



the **Pontifical Academy of Social Sciences**

تقرير لجنة اليوبيل

خارطة طريق لمعالجة أزمات الديون والتنمية ووضع الأسس المالية لاقتصاد عالمي مستدام يركز على البشر

لجنة مُكلفة من قداسة البابا فرانسيس



تقديم للنسخة العربية بقلم السيد/ أحمد كجوك - وزير المالية بجمهورية مصر العربية

يشرفني أن أقدم لهذا التقرير المتميز الصادر عن لجنة اليوبيل - المكلّفة من قداسة البابا فرانسيس - والذي أشرف على إعداده كلاً من الأستاذ الدكتور جوزيف ستيغليتز، أستاذ الاقتصاد بجامعة كولومبيا والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، والدكتور مارتن غوزمان، وزير الاقتصاد الأسبق لجمهورية الأرجنتين. إن هذا التجمع المرموق، الذي يضم نخبة من أبرز الاقتصاديين وعلماء القانون والخبراء الدوليين، قد أسهم بخبراته الرفيعة في الخروج بمجموعة من المقترحات القيمة لمعالجة التحديات المتزايدة التي تواجهها البلدان النامية في فيما يتعلق بأزمات الديون.

كما يُعد التنسيق المستمر مع المبادرات الدولية الأخرى، وعلى رأسها المبادرة العالمية لإدارة الديون التي أطلقت بتكليف من الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنتونيو غوتيريش، ويقودها الأستاذ الدكتور محمود محيي الدين - مبعوث الأمين العام لتمويل التنمية المستدامة وأيضاً أحد أعضاء لجنة اليوبيل - أحد أبرز عناصر القوة في هذا الجهد. حيث تتقاطع هذه المبادرة في أهدافها مع مبادرة "اليوبيل"، وتصبّان معاً في هدف مشترك يتمثل في إيجاد حلول عملية ومستدامة لأزمة الديون العالمية الراهنة. ولا تقتصر أهمية هاتين المبادرتين على ما تضمنته من مقترحات بناءة، بل تمتد لتشمل المنهجية التي أعدتا بها، والتي اتسمت بالواقعية والعملية، مما جعل الحلول المطروحة قابلة للتنفيذ وملائمة لاحتياجات الدول المعنية.

وتأتي هاتان المبادرتان في توقيت بالغ الأهمية، إذ كشفت الأزمات المتلاحقة التي يشهدها العالم - من جائحة كوفيد-19 إلى التوترات الجيوسياسية المتصاعدة - عن هشاشة هيكلية عميقة وعدم توازن في النظام المالي العالمي الحالي. وفي ظل هذه التحديات، تبرز الحاجة الملحة إلى إطار دولي جديد يتسم بالعدالة والكفاءة، ويتميز في الوقت ذاته بالمرونة والقدرة السريعة على الاستجابة لمعالجة أزمات الديون السيادية المتفاقمة وغير المسبوقة.

وعلى المستوى الإقليمي، تواجه دول العالم العربي والبلدان الأفريقية تحديات متشابهة ومتصاعدة، إذ تعاني العديد من اقتصاداتنا من ضيق الحيز المالي، وارتفاع أعباء خدمة الدين، ومحدودية القدرة على الوصول إلى التمويل الميسر. ومن هذا المنطلق، فإن التوصيات التي تهدف إلى تعزيز شفافية الديون، وتطوير أدوات مالية مبتكرة، وتكثيف التعاون الإقليمي، تعد ذات أهمية بالغة وتتماشي مع التطلعات الجماعية لتحقيق الاستقرار والنمو المستدام.

وثقّدر جمهورية مصر العربية أهمية هذه الجهود والمبادرات الدولية، التي تأتي في توقيت بالغ الأهمية. ومع اقتراب الانتهاء من برنامج الدعم الحالي مع صندوق النقد الدولي، تؤكد الحكومة المصرية التزامها الثابت بالحفاظ على ما تحقق من مكاسب، والمضي قدماً نحو ترسيخ الانضباط المالي، واعتماد نموذج اقتصادي أكثر شمولاً يهدف إلى تحقيق نمو قائم على العدالة والمشاركة. مع اقتراب الانتهاء من برنامج الدعم الحالي مع صندوق النقد الدولي، تؤكد الحكومة المصرية التزامها الراسخ بالحفاظ على ما تحقق من مكاسب، والمضي قدماً نحو ترسيخ أسس الانضباط المالي، واعتماد نموذج اقتصادي أكثر شمولاً يهدف إلى تحقيق نمو قائم على المشاركة والعدالة.

وتتسق المبادرات المطروحة والحلول العملية التي تتضمنها مع أولويات مصر خلال المرحلة المقبلة، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق إدارة مالية أكثر كفاءة واستدامة، تقوم على وضع آليات محكمة لمعالجة أزمات السيولة بشكل فوري، وتعزيز أطر إدارة الديون والأصول، وتطوير أدوات التمويل المبتكر ومبادلات الديون لأغراض التنمية، من خلال توسيع نطاق التعاون الدولي والإقليمي. ونحن على يقين بأن الإصلاحات الهيكلية والحلول التعاونية التي تم اقتراحها في هذا الإطار ستُسهم بفاعلية في بناء نظام مالي دولي أكثر توازناً وإنصافاً، يدعم الدول النامية في مواجهة الأزمات، ويُعزز قدرتها على الاستثمار الأمثل في شعوبها ومستقبلها.

ختاماً، أود أن أتوجه مجدداً بخالص الشكر والتقدير إلى فريق الخبراء الذي قام بإعداد هذه المبادرة، وكذلك إلى فريق خبراء الأمم المتحدة رفيع المستوى المعني بمعالجة الديون، على ما بذلوه من جهد مخلص، وما قدموه من حلول واقعية نطمح إلى أن يتم تنفيذها من قبل المجتمع الدولي. إن هذا العمل يأتي في لحظة تاريخية فارقة، ومن شأنه أن يحدث أثراً عميقاً في دفع مسيرة التغيير الإيجابي وتشرف مصر بأن تكون جزءاً وفاعلاً رئيسياً إقليمياً ودولياً في إحداث هذا التغيير.

وزير المالية

أحمد كجوك

كلمة تقديمية من المستشار محمد عبد السلام - الأمين العام لمجلس حكماء المسلمين

يشرفني، بالإذابة عن فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف ورئيس مجلس حكماء المسلمين، أن أشارك في تقديم هذا التقرير، والذي انعقد بشأنه مؤخراً مؤتمر في مقر الأكاديمية البابوية للعلوم الاجتماعية بمدينة الفاتيكان.

وقد حرص فضيلة الإمام الأكبر على الاطلاع على التقرير الذي قُدم خلال المؤتمر بعنوان "خارطة طريق لمعالجة أزمات الديون والتنمية ووضع الأسس المالية لاقتصاد عالمي مستدام يركز على البشر"، وأعرب فضيلته عن إعجابه وتقديره لمضمونه واتفاقه مع الرؤية التي يتبناها لمعالجة أزمة الديون والتنمية في الدول النامية، معتبراً إياه وثيقة بالغة الأهمية تجمع بين الدقة التحليلية، والبعد الإنساني، والطرح العملي للإصلاحات المطلوبة في هيكل النظام المالي الدولي.

إننا في مجلس حكماء المسلمين، وبالتنسيق الوثيق مع الأزهر الشريف ومؤسساته العلمية والدعوية، نؤكد دعمنا الكامل لمثل هذه المبادرات الهادفة، ونؤمن بأهمية هذه المبادرة الرائدة التي يحتاجها عالمنا اليوم، والتي تتقاطع في جوهرها مع القيم الدينية والإنسانية التي يدعو إليها الأزهر الشريف ومجلس حكماء المسلمين وكل محبي الخير والسلام. كما نؤمن بضرورة بناء نظام اقتصادي عالمي أكثر عدلاً وإنصافاً، خاصة في ظل ما يشهده العالم من أزمات متفاقمة وصراعات وحروب تتطلب تضامناً أخلاقياً وإنسانياً شاملاً.

وإذ نتمن إشتراك القيادات الدينية في هذه الجهود، فإننا نؤكد استعدادنا التام للتعاون في أي خطوات مستقبلية نحو تعزيز البعد القيمي في السياسات الاقتصادية العالمية، متمنين لهذا التقرير المتميز أن يحقق أثراً ملموساً في خدمة الإنسانية.

المستشار محمد عبد السلام

الأمين العام لمجلس حكماء المسلمين

أولاً: المقدمة

تواجه البلدان النامية أزمات عميقة في الديون والتنمية تستلزم إعادة النظر في تعريف أزمات الديون. حيث أصبحت هذه الأزمات تتعدى مسألة تخلف الدول عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين. ففي كثير من البلدان، لا يكون التخلف الحقيقي مؤسسياً أو اقتصادياً فحسب، بل هو أيضاً تخلف اجتماعي وتنموي، حيث تتخلف هذه الدول عن تلبية احتياجات شعوبها، وحماية بيئتها، وصون مستقبلها. إن الالتزامات التاريخية التي جرى التعهد بها في عام ٢٠١٥ ضمن أهداف التنمية المستدامة، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة رسمياً، يتم إفراغها من مضمونها. وفي ظل السياق الجيوسياسي الحالي، تتراجع حكومات كثيرة عن هذه الالتزامات عملياً، وجوهرياً في بعض الأحيان.

ولأجل الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين الخارجيين، تُضحي البلدان المثقلة بالديون بالاستثمارات في التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ. بل يصل الأمر في بعض الأحيان إلى تهديد بعض أركان السيادة الوطنية عندما يتم إخضاع السياسات الاقتصادية في خدمة مصالح الدائنين أكثر من مصالح المواطنين، مما قد يفقد السياسة الوطنية شرعيتها إذا أصبحت السياسات المالية والنقدية مُسخرة لخدمة التمويل لا التنمية.

إن الأزمات غير المحلولة للديون لها آثار سلبية قصيرة وطويلة المدى على التنمية البشرية. ومع استمرار وتزايد أوضاع عدم اليقين، ينخفض الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى تصاعد الفقر وسوء التغذية والتهemis والخروج من أسواق العمل. وتصبح الأسر الضعيفة أكثر عرضة للتفكك، وتنتشر حالة من فقدان الأمل في المجتمعات. وتندهور رأس المال البشري والمادي، يتم تقويض آفاق التنمية طويلة الأجل وتتنعمق الانقسامات الاجتماعية.

وتتقاسم جميع الأطراف المسؤولية عن الوضع الحالي للديون. فمن ناحية، استندت الحكومات أكثر مما ينبغي، وبأسعار فائدة مرتفعة وآجال استحقاق قصيرة، وفشلت في اعتماد أدوات ملائمة لضبط الحساب الرأسمالي والحد من المضاربة ورؤوس الأموال الساخنة والمزعزعة للاستقرار. وفُضلت هذه الحكومات الأهداف قصيرة الأجل، وتأخرت في بذل الجهد اللازم لحل أزماتها، وتجنبت المواجهات الدولية الحتمية لحماية مواطنيها من المطالب المفرطة للدائنين. ومن ناحية أخرى، قدم الدائنون تمويلاً مفرطاً على الرغم من درايتهم بدرجة المخاطر المرتفعة، وبإدراك كامل لاحتمالات التخلف عن السداد. واليوم، بعد أن أصبحت تحققت المخاطر على أرض الواقع، يتردد الدائنون في تقديم الإغاثة اللازمة لاستعادة قدرة البلدان المدينة على سداد هذه الديون. أما المؤسسات المالية الدولية، فكام دورها - للأسف - داعماً لهذه الأنماط في كلا الجانبين. ومن ثم، يتضح أن كافة الأطراف بالنظام الحالي تسهم في تفاقم أزمة الديون الحالية وتؤجل معالجة المشكلات الجوهرية في بنية النظام المالي العالمي، مما يؤدي إلى تكرار أزمات التنمية والديون المزمنة، بينما يفقد جيل كامل في البلدان المتضررة الأمل في التنمية.

ولعل جوهر الأزمة الحالية يكمن في حقيقة أن المجتمع الدولي قد أخفق بالفعل في معالجة التحديات الهيكلية في النظام المالي العالمي، وفشل في تمكين وتعزيز دور المؤسسات المالية الدولية في تبني سياسات وآليات أقوى لمواجهة هذه الأزمات المتكررة المتعلقة بالديون والتنمية.

وتتجلى هذه العواقب بشكل خاص في قارة إفريقيا، حيث بلغت أزمات الديون أشد مستوياتها. فهي المنطقة الوحيدة التي ينمو فيها الدين العام بوتيرة أسرع من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ٢٠١٣. ويعيش نحو ٥٧٪ من سكان القارة - أي ما يعادل ٧٥١ مليون شخصاً - في بلدان تنفق على خدمة الدين الخارجي أكثر مما تنفقه على التعليم أو الرعاية الصحية، ومن بينهم قرابة ٢٨٨ مليوناً يعيشون في فقر مدقع. وبمطالعة تاريخ العبودية والاستعمار والعنصرية ضد الأفارقة، فإن تركيز الفقر والتخلف في إفريقيا يطرح تساؤلات حول صدق التزامنا الجماعي بالمعايير العالمية لحقوق الإنسان ومناهضة العنصرية. ومع النمو الديمغرافي السريع، تحتل قارة إفريقيا أهمية استثنائية في العقود القادمة، إذ يُتوقع أن ترتفع نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً) من ٢٣٪ من إجمالي الشباب عالمياً في عام ٢٠٢٣ إلى ٣٥٪ بحلول عام ٢٠٥٠، وفقاً لإسقاطات الأمم المتحدة للسكان.

علاوة على ذلك، يفرض تغير المناخ - وهو أزمة نشأت إلى حد كبير نتيجة الانبعاثات التاريخية للدول المتقدمة - عبئاً ساحقاً إضافياً على البلدان النامية. وتعدّ عواقب تغيّر المناخ مدمّرة بشكل خاص للدول الجزرية الصغيرة والدول ذات الدخل المنخفض، التي ساهمت بأقل قدر ممكن في هذه الأزمة لكنها تعاني أكثر من غيرها من آثارها.

إن ارتفاع مستويات سطح البحر، والظواهر الجوية الحادة، وتدهور النظم البيئية لا تهدد اقتصادات هذه الدول فحسب، بل تهدد وجودها ذاته. ويفاقم ذلك التفاوت الكبير في الاستهلاك، حيث ترتفع البصّات الكربونية للأفراد والدول الأعلى دخلاً، في حين يتحمّل الفقراء، الذين يستهلكون أقل، أشدّ العواقب. مما يمثل بعداً آخر للتفاوت والظلم بأن يدفع أولئك الأقل مسؤولية الثمن الأعلى.

واستجابةً لهذه الأزمة الملحة المتمثلة في أزمات الديون والتنمية والمناخ، اجتمع فريق من الخبراء البارزين في مجال الديون والتنمية والنظام المالي العالمي، بناءً على طلب قداسة البابا فرنسيس، لتشكيل لجنة اليوبيل لعام ٢٠٢٥. ويأتي ذلك امتداداً لدعوة البابا يوحنا بولس الثاني، قبل ربع قرن، في اليوبيل السابق، إلى إعفاء البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي السنوات التي تلت ذلك، تحققت تخفيضات كبيرة للديون عبر مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة الإعفاء المتعدد الأطراف من الديون، مما ترتب عليه منافع ملموسة في العديد من الدول منخفضة الدخل. لكن بعد خمسة وعشرين عاماً، يواجه العالم أزمة ديون جديدة، وحلّها يتطلب إصلاحات أعمق وأكثر ديمومة في البنية المالية العالمية. وقد جدد البابا فرنسيس دعوته إلى إيجاد حلول تشمل الإعفاء من الديون، بالإضافة إلى المزيد من الإصلاحات في النظام المالي العالمي ذاته.

تهدف اللجنة إلى تحقيق هدفين أساسيين: أولاً، تقديم توصيات عملية ومنهجية لمعالجة الأزمات الراهنة؛ وثانياً، طرح رؤية لبنية جديدة للنظام المالي العالمي قادرة على منع الأزمات المستقبلية وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة. وتؤكد اللجنة أن التنمية بطبيعتها تنطوي على المخاطر، سواء تلك المتعلقة بالاستثمارات طويلة الأجل أو التقلبات في أسعار السلع الأساسية أو التعرض للصدمات الخارجية، حيث إن التنمية المستدامة تتطلب توزيع هذه المخاطر عالمياً بطريقة فعالة ومنصفة. وينبغي أن يتحمّل عبء المخاطر من هم الأقدر على تحمّله، وهو الأمر الذي يفترق إليه النظام الحالي.

يمثل هذا التقرير خطوة أولى في مبادرة أوسع تنظمها الأكاديمية البابوية للعلوم الاجتماعية بالتعاون مع مبادرة حوار السياسات بجامعة كولومبيا. ويهدف إلى الإسهام في إعادة التفكير الشامل في القواعد العالمية التي تحكم التمويل والضرائب والتجارة وتبادل المعرفة. وفي صميمه يكمن هدف واضح وعاجل: المساهمة في بناء اقتصاد عالمي يخدم الإنسان، وخاصة الأكثر ضعفاً، ولا يترك أحداً خلف الركب.

"إن تطوير مجتمع عالمي قائم على الأخوة يستند إلى تأصيل الصداقة الاجتماعية بين الشعوب والأمم، وهو ما يتطلب تطويع السياسة لتكون حقاً في خدمة الصالح العام". البابا فرنسيس، جميعنا إخوة، الفقرة ١٥٤

ثانياً: الوضع الحالي للديون في البلدان النامية

تعكس بيانات العالم النامي التدهور الصارخ في المؤشرات المالية. فوفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، هناك ٥٤ دولة نامية تنفق حالياً ما يزيد عن ١٠٪ من إيراداتها الضريبية فقط على مدفوعات الفوائد. ومنذ عام ٢٠١٤، تضاعف تقريباً متوسط عبء الفوائد كنسبة من الإيرادات الضريبية في البلدان النامية. واليوم، يعيش حوالي ٣,٣ مليار إنسان في دول تنفق على فوائد الديون أكثر مما تنفقه على الصحة، ويعيش ما يقرب من ٢,١ مليار إنسان في دول تنفق على فوائد الديون أكثر مما تنفقه على التعليم. وهكذا فإن مدفوعات الفوائد على الديون العامة أصبحت تزامم الاستثمارات الحيوية في الصحة والتعليم والبنية التحتية والقدرة على التكيف مع تغير المناخ. وفي ظل خشية الحكومات من التكلفة السياسية والاقتصادية المترتبة على الانخراط في برامج إعادة هيكلة الديون، يتم إعطاء الأولوية لسداد الديون مواعيدها

على حساب الإنفاق الضروري للتنمية. مما يقوض مسار التنمية المستدامة، ويشكل عقبة أساسية تحول دون تحقيقها ويزيد من عدم المساواة والاستياء الشعبي.

وتتضح العواقب الاقتصادية طويلة الأمد لأزمات الديون والتنمية الحالية بشكل متزايد. ف منذ عام 2015، ظلّ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في البلدان منخفضة الدخل عند مستوى 22% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أقل بكثير من متوسط 33% في البلدان متوسطة الدخل. وللخروج من دائرة الفقر ومجاعة حتى البلدان متوسطة الدخل، ينبغي لتلك البلدان أن تستثمر نسبة أكبر، لا أصغر، من ناتجها المحلي الإجمالي. كما أن الاقتراض الخارجي لم يكن في كثير من هذه البلدان أداة لبناء القدرات الإنتاجية أو سلاسل القيمة المحلية، بل على العكس، أسهمت التدفقات المالية بخصائصها الحالية في تثبيط الاستثمار طويل الأجل، وزادت من التعرض للتقلبات وهروب رؤوس الأموال.

إن أزمة الديون والتنمية الحالية في البلدان النامية ليست محنة مالية مستقلة، حيث تعدى تأثير هذه الأزمة عدداً كبيراً من البلدان وتكررت وتسارعت وتيرة أزمات الديون بشكل كبير في السنوات الأخيرة بسبب استمرار التحديات والعوامل الهيكلية. ومن ثم، ليس بالمفاجئ أنه بعد فترة وجيزة من المبادرات السابقة لإعفاء ديون البلدان منخفضة الدخل، يجد العالم نفسه مرة أخرى في مواجهة أزمات الديون والتنمية.

ومن السمات البارزة لهذه الاختلالات أن التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية تنسم بالطبيعة الدورية. ففي أوقات الطفرات المالية العالمية، تتدفق الأموال بغزارة. أما في فترات الركود، يكون خروج الأموال بسرعة أكبر، مما يهدد استمرار التنمية المنشودة. فكثيراً ما تكون المرحلة الإيجابية مقدمة لانكماش مؤلم، وخاصة عندما يتم تمويلها بالديون. أما بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، فيحدث العكس، ففي أوقات الأزمات، تنتج التدفقات الرأسمالية نحوها. أما خلال فترات الأزمات المالية، تصبح هذه الدول بمثابة "الملاذات الآمنة" أكثر جذباً. ويؤدي هذا النمط إلى إثراء الأغنياء وإفقار الفقراء ضمن حلقة مفرغة تُعيد إنتاج نفسها، إذ تضعف التدفقات الدورية للبلدان الفقيرة وتعزز التدفقات العكسية للبلدان الغنية، لتجعلها ملاذاً أكثر جاذبية بمرور الوقت.

ومن السمات الأخرى لهذه للاختلالات في النظام المالي القصور المزمّن في الاستثمار في الابتكار ورأس المال البشري والبنية التحتية. وتتفاقم الفجوات الاستثمارية في البلدان النامية نتيجة الظروف المالية وطبيعة التدفقات الرأسمالية المتقلبة والدورية، وكذلك القيود السياسية المرتبطة بأعباء الديون المرتفعة. وغالباً ما تصاحب هذه الأزمات المتكررة جولات متكررة من إجراءات التقشف.

وفي كثير من الأحيان، تقوض هذه الديناميكيات والحلقات المفرغة من قوة الدولة وقدرة صانعي السياسات من وضع استراتيجيات تنموية يمكنها تحقيق التحول الهيكلي والصمود الاقتصادي المستدام.

وتضعف السياسات التي ينتهجها كلاً من الدائنين والمدينين من هذه الهشاشة الهيكلية بشكل كبير. فمن ناحية، تلجأ الحكومات المقترضة إلى الاستدانة المفرطة بشروط لا تتماشى مع أهداف التمويل التنموي، أحياناً بدوافع ومصالح سياسية قصيرة الأجل، وغالباً في ظل ضعف القدرات المؤسسية اللازمة لتوجيه الأموال المقترضة إلى القنوات الإنتاجية. ومن ناحية أخرى يقدم الدائنون من القطاع الخاص قروضاً مفرطة ومكلفة خلال فترات الازدهار، في ضوء فرضية الحصول على معاملات تفضيلية حال إجراء عمليات إعادة الهيكلة مقارنة بالدائنين الرسميين. وأحياناً، يتم الإقراض أخذاً في الاعتبار أن المؤسسات المالية الدولية ستتدخل في حال تعذر السداد بالعملة الأجنبية اللازمة لخدمة الدين، فتتقدم الأموال اللازمة للسداد، وهو ما يعرف بالإنقاذ المضمون عَرُفاً *de facto bailout*. وقد أدت هذه الديناميكية مراراً إلى الإفراط في منح القروض دون تحمل المسؤولية الكافية.

وبعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ والركود العالمي عام ٢٠٠٩ وتعافي الأنظمة المصرفية الغربية، زادت بشكل واضح تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، حيث كانت العوائد مرتفعة والإجراءات الاستثمارية تتسم بالضعف والمرونة الواسعة. وقد غذت هذه الموجة من التدفقات المالية توقعات متفائلة عن التنمية، تجسدت في شعار "من المليارات إلى التريلونات". ولكن رغم أن هذه التدفقات بدت واعدة، إلا أنها لم تتسق مع أهداف التنمية طويلة الأجل. فقد اقترضت الحكومات بشروط غير مواتية تمثلت في قصر آجال استحقاق، وغياب الضمانات اللازمة لاستمرار الحصول على التمويل عند حلول أجل استحقاق الديون، وارتفاع أسعار الفائدة على القروض المقدمة من المؤسسات المالية الدولية. وبطبيعة الحال، فإن هذه الظروف ليست بالظروف المثلى التي يمكن في ظلها تمويل استثمارات التعليم والبنية التحتية والصناعية التي قد تستغرق عقوداً لتؤتي ثمارها بشكل مستدام.

وقبل حتى جائحة كوفيد-١٩ وقبل حرب أوكرانيا، كانت كثير من البلدان قد راكمت بالفعل ديوناً لا يمكن تحملها. وقد فرضت الجائحة إنفاقاً عاماً غير مسبوق لحماية الأرواح وسبل العيش. ثم جاءت الحرب لتتسبب في ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، مما عمق من الاختلالات الخارجية. وعندما لجأت الاقتصادات المتقدمة لرفع أسعار الفائدة بشكل حاد، ضاقت ظروف التمويل على الآخرين بشكل كبير. وبلغ صافي التحويلات المالية من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل إلى الدائنين من القطاع الخاص في الاقتصادات المتقدمة ٣٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٣ وحده.

وتأتي المفارقة هنا في أن المؤسسات المالية الدولية، والتي من المفترض أن يكون دورها دعم التنمية وتقليل الفقر وتحقيق الاستقرار، قد ساهمت في تمويل هذه خروج هذه التدفقات، بدلاً من تقديم تمويل تنموي مضاد للدورات الاقتصادية. ومن ثم فهي بالفعل قد أسهمت بشكل فعلي في تمويل هروب رؤوس الأموال. وبهذا، حُمِلت فاتورة سداد ديون القطاع الخاص فعلياً على عاتق مواطني البلدان النامية، والتي أصبحت تواجه اليوم ليس فقط تزايد أرصدة الديون، بل أيضاً ارتفاع الفوائد المستحقة على القروض الرسمية بكل كبير.

وبالطبع فإن لهذه الأزمة جذور أعمق تشير إلى إخفاقات هيكلية تتمثل في القصور المزمّن في ضعف أدوات المالية العامة وتراجع الاستثمار في التنمية الاقتصادية. فقد قوضت عوامل متعددة من قدرة الدول على تعبئة الموارد المحلية، من أهمها التهرب الضريبي الدولي والتدفقات المالية غير المشروعة وانخفاض الضرائب على أرباح الشركات - لا سيما المتعددة الجنسيات والاستغلال غير العادل للموارد الاستخراجية وتصدير الأرباح خارج البلاد. ومع ذلك، فإن المسؤولية لا تقع على الجهات الخارجية وحدها. ففي حالات كثيرة، شاركت النخب السياسية والاقتصادية المحلية - سواء بفشلها في تقوية المؤسسات العامة، أو بتساهلها مع سلوكيات الرّبع، أو بتجنب الإصلاحات التي كان من الممكن أن تبني قدراً أكبر من الصمود والمساءلة - في توطين هذه الإخفاقات.

وفي عام ٢٠٢٥، تزداد هشاشة الأسواق العالمية وسط النزاعات الجيوسياسية والتجارية المحيطة. وتتوقع المؤسسات المالية الدولية تباطؤ النمو العالمي في السنوات المقبلة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. مما يزيد من تقويض القدرة على تحمل أعباء الديون، حيث إن استدامة الدين تعتمد بشكل رئيسي على سرعة معدلات النمو وعلى توافر النقد الأجنبي بالنسبة للديون الخارجية. وقد أصبح الغموض يحيط بتوقعات إعادة التمويل للاقتصادات المتعثرة، فيما يواصل عبء الدين المتراكم كبح الاستثمار والنمو والرفاه البشري.

وفي هذا السياق، لم تعد الحلول المؤقتة أو خفض المحدودة في أعباء خدمة الدين كافية. بل أصبح من الضروري بناء نموذج اقتصادي جديد يركز على تعزيز الاستثمار طويل الأجل. وأصبح من الأهمية بمكان تغيير النظرة إلى الاستثمار العام والاستراتيجيات المالية من مجرد أدوات قصيرة الأجل لمواجهة التقلبات الدورية، إلى كونها أدوات أساسية لتعزيز التنمية المستدامة. فالاعتماد على الاقتراض فقط لتوفير حيز مالي لا يكفي. بل ينبغي أن يكون الهدف هو توجيه هذا الحيز نحو تمويل استراتيجيات تنمية مستدامة طويلة وتحقيق التنسيق بين السياسات المالية

وسياسات التنمية الإنتاجية، تحت قيادة مؤسسات عامة ذات كفاءة. ويتطلب ذلك ربط خطط الاستثمار بالأهداف تنمية وتغيير الهدف الرئيسي من مجرد الاستقرار إلى التحول الهيكلي.

وترتبط كثير من مخاطر استدامة الدين في البلدان النامية بعوامل خارجية لا يمكن السيطرة عليها. وتتعاظم هذه المخاطر بفعل ضعف النظام المالي متعدد الأطراف في توفير التدفقات الكافية بشروط تنافسية تعكس المخاطر الفعلية وتحرك باتجاه مضاد للتقلبات الدورية لا خاضعة لها وتتسم بسرعة التعامل العادل والفعال مع أزمات الديون المفاجئة. إن النظام المالي العالمي الحالي، والذي يتيح هذا الحجم من التدفقات الضخمة من الموارد في البلدان النامية إلى الدائنين بينما يحرمها من الاستثمار المستدام في مستقبلها ليس مجرد نظام غير فعال، بل هو نظام جائر واستنزافي.

المسؤولية المشتركة. يشير تحليلنا لأصول هذه الأزمة وغيرها من أزمات الديون وما ينبغي عمله حيالها إلى المسؤولية المشتركة. فمن ناحية، لم يحم المجتمع الدولي بأسره ولا المؤسسات المالية متعددة الأطراف بدورهم، ومن ناحية أخرى، لم تقم البلدان النامية بما ينبغي عليهم القيام به. وللأسف، كان ذلك سواء بالنسبة لأصحاب النوايا الطيبة الذين سعوا لتعزيز الاستقرار والحد من الفقر، وكذلك لمن لم تكن لديهم نوايا طيبة، بل سعوا لتحقيق مكاسب دون اعتبار للتكاليف التي تفرض على أفقر شعوب العالم. ومع ذلك، ليس الغرض هنا إلقاء اللوم، بل الهدف هو طرح خطة عمل مفصلة توضح ما يمكن وينبغي القيام به من قبل المؤسسات متعددة الأطراف والمؤسسات المالية والحكومات على المستوى الوطني وفي الولايات القضائية التي تُكتب فيها عقود الديون. تُريد تخفيف أزمة الديون والتنمية الحالية وتقليل احتمالية تكرارها، حتى تتمكن البلدان في النهاية من تمويل التنمية المستدامة.

وكما ذكر البابا فرنسيس: "إن اللامساواة هي أصل الشرور الاجتماعية" (فرح الإنجيل، الفقرة ٢٠٢)

إذا أردنا معالجة أزمات التنمية والبيئة مجدية، يجب أن نبدأ بمواجهة هذا الظلم - من خلال فهم كيف يساهم النظام المالي العالمي في هذه الأزمات، والاعتراف بالمسؤولية المشتركة، والسعي نحو حلول تنقل النظام نحو قدر أكبر من العدالة والكفاءة والازدهار المشترك.

ثالثاً: المعوقات الهيكلية للتنمية في النظام المالي العالمي

من المقرر أن النظام المالي الدولي ليس مصمماً على نحو يخدم احتياجات البلدان النامية. بل على العكس فهو يعكس ويعزز التفاوتات الهيكلية العميقة بين الاقتصادات النامية والمتقدمة، والتي تسهم بدورها في تحديد الشروط التي تقتض بموجها الدول والتكاليف التي تتحملها عند الاقتراض، وكذلك العواقب المترتبة على هذا الاقتراض. ومن المعروف أن هذه التفاوتات ليست اقتصادية فحسب، بل هي تاريخية وسياسية ومتأصلة ضمن نظام دولي صاغته القوى الأكثر نفوذاً وُصِّم بحيث يخدم مصالحها بالدرجة الأولى.

تواجه العديد من الاقتصادات النامية احتياجات استثمارية هائلة، وقدرات تمويلية محدودة، وهشاشة متزايدة أمام الصدمات الخارجية. وتزداد أهمية هذه المعضلة ليس فقط بسبب النمو الديمغرافي السريع في الدول الأكثر فقراً، لكن أيضاً بسبب استمرار بعض الأنماط التاريخية. فقد خلف عصر الاستعمار هياكل اقتصادية تعتمد على استخراج وتصدير المواد الخام، مع الإبقاء على مستويات منخفضة من التنويع الإنتاجي والاعتماد الكبير على استيراد السلع الاستهلاكية. وقد أصبح واضحاً أن تغيير هذا النمط الاقتصادي قد أصبح مهمة صعبة في كثير من المجتمعات. وفي حالات عديدة، فإن النظام التجاري العالمي نفسه يعد أحد العوائق أمام إحداث التغيير المطلوب في هذه الأنماط.

ومع هذا الوضع المتأصل، تُعاقب الأسواق المالية العالمية بشكل يعظم من المشكلة، حيث تعتبر الدول التي تعتمد اعتماداً كبيراً على تصدير السلع الأولية ضمن الدول عالية المخاطر. وهو ما يترتب عليه فرض أسعار فائدة أعلى في أسواق الائتمان الدولية وتؤدي بالفعل إلى جعل تكلفة

الاقتراض أعلى بكثير مما يمكن تبريره بمخاطر التخلف عن السداد الفعلية. وهذا بدوره يزيد من مخاطر التعثر، ويقيد من قدرة هذه الدول على الاستثمار في التحول الاقتصادي الذي تحتاجه ويعيد إنتاج دورات جديدة ومستمرة من التخلف وعدم المساواة.

قد يتصور البعض أن الدول الغنية، بما أنها في موقع أفضل لتحمل المخاطر، ستقوم بنقل المخاطر بعيداً عن البلدان النامية. فمن المفترض أن تسهم التدفقات الرأسمالية الخارجية في تقليل المخاطر المرتبطة بالتنمية وتعمل كإزالة. وهذا ما كانت تتنبأ به نظريات الاقتصاد القياسي عن كفاءة الأسواق. لكن ما حدث كان العكس تماماً. فقد أثبت الواقع أن الأسواق المالية العالمية ليست مصدراً للنمو المستدام بقدر ما أصبحت عنصراً أساسياً في زعزعة الاستقرار. وتكررت موجات التعطل المفاجئ في التمويل وتزايد أسعار الفائدة، مما أدى إلى تعطيل الاستثمار الضروري لتنويع الاقتصادات وبناء القدرة على الصمود. في أوقات الازدهار العالمي، تتدفق رؤوس الأموال نحو البلدان النامية، وعندما تلوح الاضطرابات، تهرب سريعاً عائدة إلى الاقتصادات المتقدمة التي يُنظر إليها على أنها أكثر أماناً. وكما ذكرنا سابقاً، هذه هي المفارقة الجوهرية في النظام المالي العالمي الحالي، حيث تعمل حرية حركة رأس المال بمثابة مُثبت لاستقرار دول الشمال العالمي ومُزعزعا لاستقرار دول الجنوب العالمي ومعظم البلدان النامية مما يؤدي إلى الآثار الجلبية والأزمات التي نشهدها حالياً. كما أسهمت القواعد والسياسات العالمية المتعلقة بالتمويل وحركة رؤوس الأموال - أو غيابها - في تفاقم هذه المشكلة. ولهذا، وحتى تلك الحكومات في البلدان النامية التي تستدين لأغراض الاستثمار - وبآجال استحقاق قصيرة ونمو بالكاد يغطي نسب الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي - تجد نفسها عاجزة عن إعادة تمويل هذه الديون عندما تزداد حالة عدم اليقين العالمية وتضييق أسواق المال الدولية الخناق على البلدان النامية.

وبشير هذا الاختلال إلى مشكلات أكثر عمقاً في بنية النظام المالي العالمي. فإن عدم اتساق أليات الحوافز - أو ما يسمى بمشكلات "الوكالة" - تؤثر على كلٍّ من المقرضين والمقرضين. فكثير من المدينين يسعون لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل، بما في ذلك المكاسب السياسية الفورية التي قد يحققها الحصول على التمويل الآني، حتى لو كانت بعض سياسات الاقتراض تفرض تكاليف كبيرة على المدى الطويل. وبالمثل، يتجاهل العديد من المقرضين الأثر الذي قد يُحدثه إقراضهم على أسعار الصرف أو الاستقرار المالي؛ كما أن مسؤولي المؤسسات المالية غالباً ما تتم مكافئتهم بناءً على حجم الإقراض وليس على التقييم الدقيق لمخاطر الاقتراض والقدرة على السداد.

وفي الوقت نفسه، تركز البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة - وهي المصدر الأساسي للسيولة العالمية - في تطبيق سياساتها على الأولويات الوطنية الداخلية فقط، دون الاكتراث بما تخلقه تلك السياسات من تداعيات عالمية واسعة. ففي الفترات التي تنخفض فيها أسعار الفائدة العالمية، كما حدث بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، أدت سياسات تعظيم العوائد إلى زيادة مفرطة في الإقراض للبلدان النامية والأسواق الناشئة.

وقد أسهم الإفراط في السياسات التحررية - لا سيما تحرير حساب رأس المال - في التخلي عن السياسات الحمائية التي كانت تستخدمها البلدان النامية سابقاً لإدارة التدفقات المالية المتقلبة. فمنذ ثمانينيات القرن الماضي، دفعت الأيديولوجية القائمة على انفتاح الأسواق العديد من الحكومات إلى تحرير اقتصاداتها والاقتراض من الخارج بهدف بناء الثقة وزيادة النفاذ إلى الأسواق وتعزيز الاستثمار. وتم الترحيب بكل أشكال التدفقات حتى التدفقات قصيرة الأجل، انطلاقاً من الاعتقاد بأن هذه التدفقات ستقود إلى زيادة الاستثمار الحقيقي. لكن في الواقع، أدت التقلبات في رأس المال قصير الأجل إلى نتائج عكسية.

وكما ذكر سابقاً، فإن المؤسسات المالية الدولية - التي أنشأها المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية بهدف تحقيق الاستقرار للاقتصاد العالمي وتعزيز التنمية - قد ساهمت أحياناً في تفاقم المشكلة. فرغم أن مهمتها هي منع الانهيار ودعم النمو، فإنها كررت مراراً ممارسات إقراض مفرضي القطاع

الخاص وفرض إجراءات تقشفية على البلدان المدينة لضمان سداد مستحقات الدائنين من الاقتصادات المتقدمة. وواقعياً، قدمت هذه المؤسسات الأولية للمصالح المالية على حساب التنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، فإن جزءاً كبيراً من القروض متعددة الأطراف يتسم بالطبيعة الدورية والتي تزيد من مخاطر التقلبات. حيث ترتبط أسعار الفائدة ارتباطاً وثيقاً بأسعار السياسة النقدية التي تحددها البنوك المركزية في الدول المتقدمة اقتصادياً. وهذا ما يفسر سبب الزيادة الحادة في تكلفة الاقتراض من المؤسسات متعددة الأطراف خلال السنوات الثلاث الماضية، نتيجة التشديد النقدي في هذه الاقتصادات الذي فرض لمواجهة التضخم أعقاب الحرب في أوكرانيا.

كما تسهم بعض اللوائح المصرفية - بما في ذلك تلك التي تهدف إلى ضمان سلامة القطاع المصرفي وتعامل ديون البلدان النامية والأسواق الناشئة السيادية بوصفها أصولاً عالية المخاطر - في تعزيز النمط الدوري للتدفقات الرأسمالية إلى هذه البلدان.

هناك جانب آخر في سياسات إقراض المؤسسات المالية الدولية، وهو ما أشرنا إليه من أن تلك المؤسسات قد دعمت بشكل ممنهج عمليات إنقاذ ضمنية للدائنين من القطاع الخاص، وما زالت تفعل ذلك حتى الآن، مما يؤدي إلى حدوث آثار عكسية. وقد شجعت هذه الممارسات على الإفراط في الإقراض غير الفعال، وأسهمت في تعميق وتكرار أزمات الديون والتنمية في البلدان النامية.

وباختصار، فشل النظام المالي العالمي في توفير التمويل الطويل الأجل والمستقر والمضاد للتقلبات الدورية الذي تحتاجه البلدان النامية. كما أنه لم يقدم الحماية الكافية من الصدمات الخارجية، سواء تلك الناجمة عن ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، أو ارتفاع أسعار السلع الأساسية، أو مواجهة الكوارث المرتبطة بتغير المناخ.

ومع كل هذه التحفظات التي ذكرت بشأن المؤسسات المالية الدولية، يبقى الائتمان المقدم من البنوك الإنمائية متعددة الأطراف من أكثر أشكال التمويل فائدة للبلدان النامية، نظراً لشروطه ومحاوَلته الربط بين التمويل والتنمية. علاوة على ذلك، يقدم صندوق النقد الدولي التمويل في الحالات التي يمتنع فيها المقرضون من القطاع الخاص، وهو ما يشكل المبرر الرئيسي لوضعه كدائن متميز.

وفي ظل وجود بعض الآراء التي تشير إلى قلة حجم الديون التي تتدفق إلى البلدان النامية، مقارنةً باحتياجاتها الاستثمارية الهائلة، إلا أن الأهم هو التحليلات التي تؤكد على عدم ملائمة طبيعة هذه الديون مع احتياجات هذه الدول وأهداف التنمية المستدامة، حيث تتسم هذه الديون بأن معظمها يأخذ شكل رؤوس أموال قصيرة الأجل بينما يوجد قصور كبير في الاستثمار طويل الأجل. علاوةً على ذلك، فإن الاهتمام بإصلاح الهيكل المالي الدولي بطرق تنقل المخاطر من البلدان النامية إلى الاقتصادات المتقدمة ما زال ضئيلاً للغاية. بل إن العديد من السياسات القائمة منذ زمن بعيد - مثل تلك التي تشجع على تحرير أسواق رأس المال - غالباً ما تؤدي إلى نتيجة معاكسة.

إن "هيكل" الدين هو من الأهمية بمكان، حتى وإن جاء على حساب انخفاض الائتمان الممنوح، وهو الانتقاد الأساسي المتوقع للإصلاحات المقترحة بهذا التقرير. ولكن على العكس، نرى أنه من المؤمل أن ينخفض الإقراض غير الفعال أو الإقراض الضار، ذلك الذي يؤدي إلى أزمات الديون. لكن إذا كان تحليلنا صحيحاً، فقد يؤدي هذا بالفعل إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال الإنتاجية طويلة الأجل، ذلك النوع من التمويل الذي يسهم في رفع مستويات المعيشة وتحقيق ازدهار أكثر شمولاً في البلدان النامية.

في ظل غياب شبكة أمان مالية عالمية عادلة وموثوقة، كثيراً ما تضطر البلدان النامية إلى تبني استراتيجيات دون المستوى الأمثل تزيد من اعتمادها على الخارج. ويمثل أخف الأضرار في تراكم الاحتياطات كأداء للتأمين الذاتي، غير أن ذلك يقيد الاستثمار ويولد آثاراً انكماشية على

الاقتصاد العالمي. وفي ظروف أكثر حدة، تلجأ هذه البلدان إلى أسواق رأس المال الخاصة بأسعار فائدة غير مستدامة. وغالباً ما تُجبر، من أجل تلبية مطالب الدائنين، على تنفيذ سياسات تقشفية تعمق من العجز الهيكلي في قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية والابتكار.

وفي نهاية المطاف، لا يقتصر دور الهيكل المالي الدولي الحالي التخفيف من عدم المساواة العالمية، بل بالفعل يُسهم في تعميقها. وإذا كان من المفترض بهذا النظام أن يدعم التنمية، فلا ينبغي له أن يرسخ دوائر الديون والتبعية. وكما حثنا البابا فرنسيس، فإن المهمة التي تواجهنا هي "إعادة التفكير في النظام الاقتصادي بأسره... لضمان كرامة الإنسان والصالح العام" (جميعنا إخوة، الفقرة ١٦٨). وتبدأ هذه المهمة بالاعتراف بهذه الاختلالات في الهيكل المالي العالمي ومعالجتها.

رابعاً: قصور إطار الحوكمة العالمي الحالي في معالجة أزمات فرط المديونية

عندما أُنشئت مؤسسات برينتون وودز في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان هدف المجتمع الدولي يتمثل في بناء نظام يعزز السلام والاستقرار والازدهار المشترك. إلا أن هذا النظام، رغم مرور عقود على تأسيسه، لا يزال قاصراً وغير مكتمل. وتكمن أهم صور الاختلال في فجوة في الهيكل الاقتصادي الدولي وغياب آلية فعالة لمعالجة أزمات ديون الدول السيادية. فبينما توجد داخل الدول آليات واضحة لإفلاس الشركات، لا يوجد إطار مكافئ للتعامل مع مديونية الدول. وبدلاً من ذلك، تُترك كل أزمة لتُدار عبر مفاوضات جديدة لإعادة هيكلة الديون، تحكمها معايير القوة بدلاً من العدالة أو الكفاءة، ما يؤدي غالباً إلى نتائج غير منصفة وغير فعالة.

تُضطر الدول المثقلة بالديون إلى التفاوض مع طيف معقد من الدائنين - من عامين وخاصين، وثنائيين ومتعدد الأطراف - دون إطار إرشادي يضمن حلولاً عادلة وسريعة وفعالة. وغالباً ما يتمتع الدائنون بخبرة تفاوضية متراكمة تُعد ميزة متأصلة في سوق ديون الدول السيادية، في حين يفتقر المدينون عادة إلى تلك الخبرة. كما يمتلك الدائنون محافظ استثمارية متنوعة تمكنهم من الصبر خلال مفاوضات طويلة، بينما تواجه الدول المدينة أزمات فعلية حين يعني غياب النقد الأجنبي نقص الغذاء أو الوقود لشعوبها. وهو ما يمثل أقصى صور عدم التوازن في القوة والمعلومات والحوافز.

وغالباً ما تؤدي الخلافات بين الدائنين حول توزيع أعباء إعفاء الديون إلى مزيد من التأخر في التوصل إلى حلول. وحتى حين تتم إعادة الهيكلة، فإنها غالباً لا تكون عميقة بما يكفي لاستعادة القدرة على السداد، فتتكرر أزمات الديون، بما يفرض تكاليف باهظة على المواطنين في الدولة المعنية.

وفي الوقت نفسه، تتيح الأنظمة القانونية السائدة - خصوصاً في إنجلترا والولايات المتحدة، وهما الولايتان القضائيتان الرئيسيتان لإصدار السندات السيادية - للمضاربين الماليين المعروفين بـ "صناديق النسور" أو "صناديق الاستثمار الانتهازية" شراء الديون المتعثرة في الأسواق الثانوية ومقاضاة الدول للمطالبة بالسداد الكامل. هذا النموذج المالي يحوّل معاناة المجتمعات إلى مصدر للربح. ووفقاً للقواعد الحالية، يمكن لقلة من المضاربين احتجاز عشرات الملايين من البشر فعلياً "كرهائن".

ويزيد المشهد تعقيداً استغلال بعض الدائنين لتعثر الدول من خلال مراكزهم في المشتقات المالية. وفي حين يتحمل المواطنون سياسات تقشف قاسية وأحياناً إشرافاً خارجياً ينتقص من السيادة الوطنية، يعتمد بعض الأطراف الخاصة على تمويه مصالحهم الفعلية، مما يضعف الشفافية ويجعل تسوية الديون أمر أكثر تعقيداً.

وفي هذا السياق، برزت مخاوف جديدة زادت من تعقيد مشهد الديون السيادية وتمويل التنمية من أهمها:

أولاً، أدى ظهور دائنين جدد إلى تعقيد عمليات إعادة الهيكلة. فمُذ العقد الثاني من الألفية، توسع اعتماد البلدان النامية على مصادر تمويل متنوعة - ما بين أسواق السندات والدائنين الرسميين من خارج نادي باريس. وقد زاد هذا التفتت من حدة النزاعات بين الدائنين وأطال أمد المفاوضات. وهنا تبرز الحاجة إلى خلق آليات تضمن تقاسم الأعباء بشكل عادل، ويمكن إنشاء محكمة إفلاس دولية لضمان تحقيق ذلك.

ثانياً، أدى التوسع في استخدام التمويل المختلط والشراكات بين القطاعين العام والخاص - والتي تُقدّم أحياناً كبديل للمساعدات الإنمائية - إلى زيادة ما يعرف بالالتزامات الطارئة، والتي عادة ما تنسم بعدم التيقن والطبيعة الدورية وصعوبة إعادة الهيكلة. ورغم الوعود بتعبئة رؤوس الأموال عبر استخدام الموارد العامة لتأمين المستثمرين، لم تحقق هذه الآليات الاستثمارات ذات الأثر التنموي الملموس، بل حوّلت موارد عامة محدودة إلى مشاريع ذات عوائد تنموية ضعيفة، خصوصاً في الدول متوسطة الدخل.

منذ عام 2015، لم يتجاوز نصيب البلدان منخفضة الدخل 8٪ من التمويل المختلط المعبأ عالمياً. ويرجع ذلك إلى عوامل عدّة، من أبرزها ما تسفر عنه هذه الأدوات من خصخصة للعوائد واجتماعية للخسائر. كما أن فلسفتها غالباً ما تركز على تقليل المخاطر ضمن الهياكل السوقية القائمة، بدلاً من توجيه الأسواق نحو الأنشطة التنموية التي تسهم في خلق فرص العمل أو تعزيز القدرة على التكيف مع تغيّر المناخ.

ثالثاً، ساهمت المعاهدات الثنائية للاستثمار في تفاقم هذه الإشكالات، إذ تعرّضت الدول النامية لموجات من الدعاوى القضائية المكلفة أمام هيئات تحكيم خاصة، كما في قضية فيليب موريس ضد الأوروغواي. وقد مكّنت هذه الاتفاقيات المستثمرين من تجاوز السيادة الوطنية، وتقديم مصالحهم على المصلحة العامة، دون أن تحقق وعودها الاقتصادية.

رابعاً، تؤثر وكالات التصنيف الائتماني بشكل قوي في ديناميكيات ديون الدول السيادية. إذ تخشى الحكومات خفض تصنيفها الائتماني، ما يمنعها من اللجوء لإعادة هيكلة الديون في الوقت المناسب. وقد قيدت هذه المخاوف حتى البنوك الإنمائية نفسها. ورغم أهمية المعلومات للمستثمرين، فإن الأدلة حول فاعلية هذه التصنيفات تبقى ضعيفة.

خامساً، تواجه البلدان النامية موجة قوية من التحديات الضخمة، من تغيّر المناخ إلى تآكل النظام الاقتصادي الدولي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية. ومع عودة التضخم عالمياً، وارتفاع أسعار الفائدة بشكل مطّرد، تغدو إدارة الديون أكثر صعوبة، وتزداد احتمالات الأزمات.

سادساً، لم تكف الدول الغنية بالتعاضد عن الوفاء بتعهداتها تجاه البلدان النامية، بل شهدت السنوات الأخيرة انخفاضاً في تدفقات المساعدات، خاصة تلك الموجهة للنمو وتقليل الفقر. وقد ساهم ذلك في ازدياد الفجوة التمويلية الهيكلية للتنمية، خاصة في مجال المناخ وتفاقم هشاشة الاقتصادات النامية، وأضعف قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا تعود هذه الفجوة إلى عجز مالي حقيقي، بل إلى اختيارات سياسية؛ إذ تملك الدول الغنية أدوات لزيادة الإيرادات عبر ضرائب بيئية ورقمية وتصاعدية، لا سيما على الشركات الكبرى والأكثر ثراءً.

ولأن هذه الدول تتحمل المسؤولية التاريخية الكبرى عن تغيّر المناخ، فهي تتحمل أيضاً جزءاً من الدين البيئي العالمي وعليها أن تضطلع بدور قيادي في سد فجوة تمويل التنمية.

كل هذه التحديات تكشف عن إخفاق أوسع في حوكمة الديون العالمية. فهي لا تنسجم مع متطلبات التنمية المستدامة، ولا تؤهل النظام الحالي للاستجابة لأزمات متقاطعة تشمل الديون والمناخ والتنمية. فقد صُمم هذا الهيكل ليناسب مصالح الدائنين، لا احتياجات الشعوب أو الكوكب.

كما شدد البابا فرنسيس على أنه: "لم يعد من الممكن الادعاء بأن السياسة والاقتصاد لا علاقة بينهما" (جميعنا إخوة، الفقرة ١٧٧). يجب علينا أن نخلب مبادئ العدالة والتضامن والاستدامة إلى حوكمة التمويل الدولي. وفي رسالته لعام ٢٠٢٤ الموجهة إلى اجتماع الفاتيكان حول "معالجة أزمات الديون في الجنوب العالمي"، دعا البابا فرنسيس إلى "آلية دولية لإعادة هيكلة الديون تستند إلى تضامن الشعوب وانسجامها"، تبني على حسن النية والصدق والحوار الأخلاقي.

خامساً: مبادئ لحل أزمات الديون

يقتضي التعامل مع أزمات الديون الراهنة في الدول النامية اتخاذ العديد من الإجراءات العاجلة، وإعادة توجيه الممارسات المالية العالمية بما يتوافق مع مبادئ الاستدامة والعدالة وضمان التعافي الاقتصادي. وفي هذا الإطار، يجب أن تتضمن الأهداف الموجهة لحل أزمات الديون وقف تدفقات الموارد المالية خارج تلك الدول، وخاصة في الدول المثقلة بالديون، والعمل على استعادة استدامة الديون بالشكل الذي يدعم ولا يعرقل التنمية البشرية وحماية البيئة.

ويتناول الجزء التالي مجموعة من الإصلاحات المقترحة والتي من شأنها، إلى جانب توفير بيئة أكثر ملاءمة لمعالجة أزمات الديون، أن تدعم الحوافز للإقراض المسؤول. وتستند هذه الإصلاحات إلى المبادئ التالية:

1. اعتماد نهج يراعي خصوصية الدول، ولكن ضمن إطار من المبادئ المشتركة

تتشترك الدول المثقلة بالديون في العديد من السمات، من أبرزها ارتفاع مدفوعات الفوائد، وضعف القدرة على النفاذ إلى أسواق رأس المال. ولكن على الرغم من ذلك، فإنه من الصعب إيجاد حل واحد يصلح لجميع الدول، الأمر الذي يستدعي أهمية تقييم وضع كل دولة على حدة، مع توجيه اهتمام خاص لما إذا كانت تلك الدولة تواجه مشكلة في التدفقات المالية فقط، أم في كل من المخزون والتدفقات معاً. وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك أربعة مبادئ أساسية ينبغي الالتزام بها والتي تتمثل في: (أ) عدم السماح بحدوث تحويلات خارج الدول المثقلة بالديون. (ب) عدم تقديم مؤسسات التمويل الدولية، وخاصة صندوق النقد الدولي، أي عمليات إقراض للدائنين من القطاع الخاص أو الدائنين الشائنين، حيث إن استخدام الأموال العامة لحماية الدائنين من الخسائر لا يمثل فقط استخداماً غير مبرر للموارد العامة، بل يضعف أيضاً قدرة كل من الدائنين والحكومات على التفاوض للتوصل إلى اتفاقيات دين مستدامة. (ج) ضمان أن تكون عمليات إعادة هيكلة الديون كافية وملائمة لتحقيق استدامة الدين، حيث إن التجارب السابقة التي شهدتها عمليات إعادة الهيكلة في العقود الأخيرة أظهرت أن الاكتفاء بحلول جزئية أو غير جذرية أدى إلى تكرار أزمات الديون وتفاقمها. ومن ثم، تبرز أهمية تنفيذ عمليات إعادة الهيكلة في الوقت المناسب، نظراً لأن التأخير قد يترتب عليه تكاليف باهظة ويؤدي إلى زيادة حدة الأزمة وإطالة مدتها. فغالباً ما اتسمت عمليات إعادة الهيكلة في الماضي بكونها محدودة ومتأخرة. (د) معاملة جميع الدائنين بشكل منصف في عمليات إعادة هيكلة الديون. ولكن ينطوي هذا الهدف على قدر من التعقيد، خاصة مع تقديم الدائنين من القطاع العام قروضاً بأسعار فائدة منخفضة أو بشروط ميسرة، في حين يفرض الدائنون من القطاع الخاص معدلات فائدة مرتفعة حتى تمكنهم من تعويض مخاطر التخلف عن السداد بشكل كافٍ. ولذلك، فإن الحد الأدنى الذي يجب الالتزام به هو عدم منح الدائنين من القطاع الخاص معاملة تفضيلية.

2. المسؤولية المشتركة بين الدائنين والمدينين: دور الحكومة والمؤسسات

تُعد اتفاقيات الديون اتفاقيات طوعية بين الدائنين والمدينين، ولذلك يجب أن يتحمل الطرفان مسؤولية متساوية عند ظهور مشكلات في السداد. بل أن في كثير من الأحيان تقع المسؤولية الأكبر على عاتق الدائنين نظراً لما يتمتعون به من خبرة أوسع في تقييم وإدارة المخاطر. ويتأثر سلوك كلا الطرفين بطبيعة الحوافز المتاحة لهما، وهذه الحوافز تتأثر بدورها بالقواعد التي تحكم عمليات الإقراض، وكذلك بسياسات وسلوك المؤسسات التي تؤدي دوراً محورياً في أسواق الديون، مثل صندوق النقد الدولي.

وترتكز المقترحات الواردة أدناه على ضرورة تعديل القواعد والقوانين والممارسات بما يساهم في إيجاد سوق أكثر كفاءة للديون السيادية، وبما يلبي احتياجات الدول الفقيرة والنامية على نحو أفضل.

3. وقف تدفقات الموارد المالية خارج الدول المثقلة بالديون

من الصعب أن تقوم الدول التي تمر بضائقة مالية بتحويل صافي مواردها إلى الدائنين، سواء دائنين رسميين أو من القطاع الخاص أو دائنين شائنين. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تكون التدفقات المالية من البنوك متعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الدولية موجهة لدعم جهود التعافي.

كما ينبغي أيضا على الدائنين من القطاع الخاص الموافقة على التجميد المؤقت لسداد المستحقات المقررة في العقود. ويمكن تحقيق ذلك أما من خلال صياغة عقود تتضمن وفقاً لتقائماً لمدفوعات الدين عند دخول الدولة في حالة ضائقة مالية، ويطبق ذلك على الديون المستقبلية، أو من خلال اللجوء إلى شكل من أشكال مبادلة الديون، بحيث يتم خفض الالتزامات المالية و/أو تأجيلها، بهدف تقليص أعباء الدين الحالية واستعادة الاستدامة المالية. وسيتم توضيح المبادئ الحاكمة لتنفيذ عمليات مبادلة الديون لاحقاً في هذا التقرير.

ولكي تكون أي من هاتين الطريقتين قابلة للتنفيذ، يجب أن تتضمن اتفاقيات القروض صياغات قانونية واضحة وقابلة للتطبيق، مع وضع معايير محددة ودقيقة لاستئناف المدفوعات.

كما يمكن التخفيف من حدة المخاوف التي تنتاب الدول المدينة بشأن "وصمة" إعادة هيكلة الديون إذا تم وضع إطار دولي شامل لمعالجة أزمات الديون في جميع الدول التي تمر بمثل هذه الأزمات في الوقت ذاته.

ويجب الإشارة إلى أنه أحياناً يسهم تقديم صندوق النقد الدولي للتمويل في أوقات الأزمات في تفاقم مشكلة التدفقات الرأسمالية غير المنضبطة. وذلك لأن توفير العملات الأجنبية التي تحتاجها الدول لسداد مستحقات دائئها يستخدم في تمويل عمليات إنقاذ الدائنين من القطاع الخاص. ولاحقاً تجد الدول نفسها مدينة للصندوق بالتزامات يصعب إعادة هيكلتها أو إسقاطها.

ولذلك، فإن نقطة الانطلاق لمعالجة أزمات الديون الجارية في العالم النامي تتمثل في وضع شرط واضح ينص على عدم تمويل عمليات إنقاذ للدائنين من قبل مؤسسات التمويل الدولية، وخاصة من جانب صندوق النقد الدولي. مما يعني أن الأموال المقدمة في أوقات الضائقة المالية يجب ألا تُستخدم لسداد الديون المقومة بالعملات الأجنبية. فإذا لم تتوقف الدولة عن سداد الديون غير المستدامة، فلا ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يقدم لها المزيد من القروض، إذ إن القيام بذلك سيكون مخالفاً لقواعده والتي تحظر تمويل الديون غير المستدامة. وفي مثل هذه الحالات، فإن تقديم الصندوق للأموال يشكل، في جوهره، عملية إنقاذ للدائنين من القطاع الخاص باستخدام أموال دافعي الضرائب على المستوى العالمي.

لقد أسهمت ممارسات إنقاذ المقرضين، أو مجرد احتمالية تقديمها، في تفاقم أزمة الديون الحالية، وذلك من خلال تأخر اتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة الهيكلة، وسوء تخصيص الموارد المخصصة للتنمية والحد من الفقر، فضلاً عن توفير حوافز غير ضرورية للقطاع الخاص تحول دون مشاركته الفعالة في عمليات إعادة الهيكلة في الوقت المناسب.

وبدلاً من تقديم عمليات الإنقاذ، ينبغي على الصندوق أن يوضح بشكل صريح دعمه للدول التي يتحمل فيها الدائنون من القطاع الخاص مسؤولياتهم على نحو مناسب، الأمر الذي سيدفع الدائنين إلى المشاركة الفعالة في عمليات إعادة هيكلة الديون، ويشجع الحكومات على البدء في هذه العمليات والمطالبة بخفض مناسب للديون وأسعار الفائدة، وتمديد آجال الاستحقاق. وأثناء استكمال تلك المفاوضات، يمكن للصندوق تقديم الدعم من خلال سياسات الإقراض في ظل وجود متأخرات (Lending into Arrears)، وهي أداة تسمح للصندوق بمنح قروض للدول التي لا تسدد مستحقات دائئها بشرط أنها تتخذ الخطوات اللازمة لمعالجة حالات التعثر.

من دون تبني هذا التغيير، لا يمكن الاعتماد على مواءمة النظام المالي العالمي مع أهداف التنمية والاستقرار الاقتصادي. وفي الحالات التي تُستخدم فيها تدفقات مؤسسات التمويل الدولية لسداد الديون غير المستدامة، فإن الخسارة على الدول المدينة تكون محدودة، بينما المكاسب من إعادة توجيه هذا التمويل نحو دعم التنمية والتعافي ستكون كبيرة. وعلى نطاق أوسع، ينبغي على صندوق النقد الدولي إعادة تعريف سياساته الإقراضية بما يضمن توزيع الأعباء بشكل عادل، وعدم استخدام موارده لتمويل الديون غير المستدامة. وينبغي أن تطبق المبادئ ذاتها على جميع البنوك متعددة الأطراف.

4. يجب أن تتضمن عمليات إعادة هيكلة الديون خفضاً في أصل الدين

إذا كانت ديون دولة ما مرتفعة إلى حد أن مجرد ترحيل الالتزامات حتى بأسعار فائدة منخفضة (مثل تلك القريبة من معدلات البنك الدولي) يتطلب تحقيق فوائض في الموازنة تفوق القدرة الواقعية) فوائض من شأنها أن تعيق التعافي وتقتوض التنمية على المدى الطويل)، فإن إعادة الهيكلة في هذه الأحوال يجب أن تتضمن خفضاً في القيمة الاسمية للدين.

ويمكن تحقيق ذلك خفض من خلال إطار عمل يحدد أهدافاً واضحة لإعفاءات الديون مشابه لتلك الإعفاءات التي اعتمدتها مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) والتي أطلقت عام 1996. ويضطلع المجتمع الدولي بالتزام الأخلاقي بضرورة الإسراع في إنشاء مبادرة جديدة مثلاً تحت مسمى HPIC-II. لكن تجدر الإشارة إلى أن التحديات التي تواجه تنفيذ حلول شاملة اليوم أكبر من تلك التي كانت قائمة عند إطلاق المبادرة الأصلية، وخاصة مع تغير هيكل الدائنين. ولذلك، يجب أن تتجاوز المبادرة الجديدة حدود الاتفاقات السياسية بين حكومات الدائنين لتشمل مشاركة الدائنين من القطاع الخاص والذين أصبح لهم دوراً فعالاً في تكوين محافظ ديون البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل مقارنة بما كان عليه الحال في تسعينيات القرن الماضي.

وقد ساهمت عدة مبادرات حديثة، مثل "الإطار المشترك لمعالجة الديون" و"مبادرة المائدة المستديرة بشأن الديون السيادية العالمية"، في تعزيز الحوار بين الدائنين. وعلى رغم مما أنجزته تلك المبادرات، مثل تعليق خدمة الدين، فإن هذه التدابير لا تزال غير كافية لتقديم الإعفاءات المطلوب لاستعادة استدامة الدين، والذي يعد شرط أساسي لمعالجة الأزمة الراهنة للديون والتنمية.

إن إنشاء مبادرة جديدة HPIC-II يتطلب إطاراً متعدد الأطراف تدعمه الحكومات، ويكون مصحوباً بإصلاحات في سياسات الإقراض وفي الأطر القانونية في الدول التي تُصدر فيها الديون السيادية. وتُعد هذه الإصلاحات ضرورية لتحقيق المواءمة بين الحوافز وتشجيع المشاركة الفعالة لجميع الدائنين في عمليات إعادة هيكلة وتبادل الديون.

5. في بعض الأحيان، يكون خفض أسعار الفائدة وتديد آجال الاستحقاق كافيين؛ لكن يجب أن تكون التمديدات طويلة بما فيه الكفاية، وأن تكون التخفيضات في أسعار الفائدة كبيرة بالقدر الكافي

بالنسبة للدول ذات المديونية المنخفضة (كما ينعكس مثلاً في انخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي)، قد يكون من الكافي إجراء مبادلة للدين تشمل تمديدًا طويل الأجل لآجال الاستحقاق وخفضاً في أسعار الفائدة إلى مستويات قريبة من معدلات البنك الدولي. ويُعزى ذلك إلى أن مثل هذا التبادل يقلل من احتمالات التعثر، مما يخفف من حجم المخاطر التي يتحملها الدائنون، وينعكس بدوره على أسعار الفائدة التي يتقاضونها لتصبح أقل. ومن ثم ينبغي على الدائنين الذين سبق أن حصلوا على تعويض مقابل المخاطر المرتفعة للتخلف عن السداد أن يقبلوا بعوائد أقل عندما تنخفض تلك المخاطر، وهو ما لا تضمنه المفاوضات اللامركزية القائمة على السوق.

وتُعد عمليات تبادل سندات "برادي" والتي لعبت دوراً مهماً في حل أزمة الديون بأمريكا اللاتينية في ثمانينيات القرن الماضي (ما يُعرف بـ"العقد الضائع") مثلاً مشجعاً على الرغم من تأخر تطبيقها سبع سنوات منذ بداية الأزمة. الأمر الذي أدى إلى فقدان عقد كامل من التنمية الاقتصادية في القارة. ولذلك يجب تجنب مثل هذا التأخر اليوم من أجل مستقبل الدول التي تعاني من الأزمة الحالية.

وعلى عكس ما أشرنا إليه سابقاً كبداً لحل أزمة الدين، فقد حرص الدائنون من القطاع الخاص على الحصول على أسعار فائدة مرتفعة في السندات المعاد هيكلتها، حتى في الحالات التي تم فيها إجراء تخفيض أو إعادة هيكلة لجعل الدين مستداماً. لكن هذه المعدلات المرتفعة للفائدة كثيراً ما تعيد الدين إلى مسار غير مستدام.

ومن الضروري أن تشمل عملية التبادل جميع السندات والقروض القائمة، وليس فقط تلك التي يحين موعد استحقاقها، حيث يعد ذلك الأمر أكثر عدالة، إذ إن التبادل يحسن قيمة المطالبات المتبقية من خلال جعل الدين مستداماً.

ويجب أن يعكس تمديد آجال الاستحقاق الواقع الفعلي لقدرة الدول النامية على الوصول إلى أسواق الائتمان العالمية. وبالنظر إلى الطبيعة الدورية للتدفقات الرأسمالية، وحالة عدم اليقين العالمية والمتزايدة، فمن المرجح أن العديد من الدول المثقلة بالديون لن تستعيد القدرة على

الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية بأسعار فائدة مستدامة لسنوات عديدة. وبناءً على ذلك، يُفترض في معظم الحالات أن يتم تمديد آجال الاستحقاق بما لا يقل عن 20 عاماً، لتوفير الحيز المالي اللازم للتعافي والاستثمار طويل الأجل. تُبرز هذه الحقيقة الحاجة الملحة إلى زيادة التمويل الدولي الرسمي "الانتقالي"، وتُعزز ضرورة مساهمة الدول الغنية في تمكينه وتيسيره وتخفيفه. وقد يؤدي ربط هذا التمويل الانتقالي بمشاركة حقيقية من القطاع الخاص، من خلال تخفيضات مناسبة في أسعار الفائدة وتمديدات معقولة لآجال الاستحقاق، إلى تشجيع هذا النهج البتاء عامةً.

6. النمو بدلاً من التقشف

في الوقت نفسه، ينبغي أن يعزز هيكل الإقراض الدولي النمو الاقتصادي بدلاً من أن يُعطله. يمكن للدول ذات النسب المرتفعة من الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي أن تسعى إلى خفض تلك النسب، إما من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي، أو عبر إبطاء نمو الدين من خلال تطبيق سياسات تقشفية تؤدي إلى تراجع النمو. وقد أظهرت التجربة أن الاستراتيجية الثانية نادراً ما تنجح، في حين أن الاستراتيجية الأولى لها سجل موثوق من النجاح. وبشكل عام فإن أي عملية ضبط مالي تطيلها المؤسسات المالية الدولية يجب أن تلتزم بمبدأ أساسي ألا وهو عدم تقويض المسار التنموي طويل الأمد للدولة، وألا تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة.

أما بالنسبة للدول المثقلة بديون مقومة بعملات أجنبية، فإن استدامة الدين تعتمد بشكل حاسم على الاستثمار في قطاعات الاقتصاد القادرة على توليد إيرادات من النقد الأجنبي.

7. إجراءات عمليات إعادة الهيكلة من خلال الاقتراض بأسعار فائدة مرتفعة يزيد من حدة الأزمة

وذلك لأن الاقتراض وفقاً لهذه الشروط لا يؤدي فقط إلى تأجيل علاج الأزمة، بل إنه يسهم في تفاقمها. كما أن النفاذ إلى الأسواق الدولية بأسعار فائدة باهظة لا يمكن اعتباره بأي حال من الأحوال نفاذاً مستداماً، حيث أن النفاذ الصحيح إلى الأسواق العالمية يقتضي توافر التمويل ولكن وفقاً لشروط مقبولة ومستدامة، من أهمها التوافق مع أهداف التنمية المستدامة.

وتُجسّد المبادئ الواردة في هذا القسم ضرورة أخلاقية أوسع وأشمل تتمثل في تقديم رفاه الإنسان وحماية كوكب الأرض على المكاسب المالية قصيرة الأجل. كما يُدرك النهج المشار إليه الطبيعة غير المكتملة لعقود ديون الدول السيادية، التي غالباً لا تأخذ في الحسبان الصدمات غير المتوقعة مثل الجوائح، أو الحروب، أو الكوارث المناخية، حتى وإن تضمنت تعويضاً عن المخاطر في شكل أسعار فائدة أعلى. وفي مثل هذه الحالات، فإن التطبيق الصارم لواجب السداد لا يكون دائماً الخيار الأمثل. وقد يكون إعفاء الدين استجابة فعالة للقيود الهيكلية التي تنطوي عليها عقود ديون الدول السيادية.

سادساً: إجراءات لمعالجة أزمة الديون الراهنة

استرشاداً بهذه المبادئ، هناك عدد من الإجراءات التي ينبغي اتخاذها للمساهمة في حل أزمة الديون الحالية:

1. تمديد وتوسيع مبادرات تعليق خدمة الدين.
- أقر أعضاء اللجنة بالجهود المبذولة مؤخراً لمعالجة أزمة الديون. فعلى سبيل المثال، أوصى بعض الأعضاء بتمديد مبادرة تعليق خدمة الدين، والتي أطلقت عام 2020 وانتهى العمل بها في ديسمبر 2021، حيث سمحت هذه المبادرة لتعليق مدفوعات خدمة الدين المستحقة للدائنين الثنائيين الرسميين في الدول منخفضة الدخل.

ويمكن توسيع نطاق هذه المبادرة ليشمل أيضاً الدول التي تواجه ضائقة مالية ماثلة، مثل: الدول متوسطة الدخل، مما يضمن تحقيق الحيز المالي اللازم للاستثمار في جهود التعافي وبناء القدرة على الصمود في أكبر عدد من الدول. وفي الحالات التي تعاني من ديون غير مستدامة، ينبغي أن تتعدى الإجراءات مجرد التعليق المؤقت لتصل إلى خفض الفعلي للدين.

وعلى الرغم من أهمية هذه المبادرات، يرى معظم أعضاء اللجنة أن توسيع النطاق وحده لا يكفي، خاصة في ظل ضعف مشاركة القطاع الخاص في المبادرات السابقة، وهو ما لا يُعد مؤشراً مشجعاً على قدرتها في صورتها الحالية على تحقيق النتائج المرجوة.

2. تحرك سياسي عاجل لتطوير أطر الحوافز

تمت مناقشة عدد من ضمن هذا التقرير من شأنها تحفيز القطاع الخاص على التعامل مع عمليات إعادة هيكلة الديون بشكل أكثر فعالية، وهو أمر ضروري لنجاح أي عملية إعادة هيكلة. وتشمل هذه الإصلاحات العدول عن عمليات الإنقاذ (تطبيق مبدأ عدم الإنقاذ no bailout) من قبل صندوق النقد الدولي والبنوك متعددة الأطراف، كما هو موضح في القسم الخامس، بالإضافة إلى الإصلاحات التشريعية الواردة في القسم العاشر.

3. استخدام مقايضات الدين مقابل الطبيعة بحذر وشفافية وعدالة

تُعد مقايضات الدين مقابل الطبيعة أداة مهمة ضمن مجموعة أدوات تمويل التنمية. فهي تتيح للدول إعادة توجيه جزء من مدفوعات ديونها نحو مشاريع حماية البيئة والتي تتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي أو التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره مما يؤدي إلى تحقيق فائدة مزدوجة، تمثل أساساً في تخفيف الأعباء المالية، وتعزيز الاستدامة البيئية. غير أن تعظيم جدوى تلك الأداة يتطلب تصميمها بعناية، بحيث لا تقيد أولويات التنمية، أو تقوم بتحويل الموارد النادرة عن الاحتياجات العاجلة، مثل الحد من الفقر أو الاستثمار في البنية التحتية. كما يجب إبقاء تكاليف المعاملات منخفضة، وضمان عدم تحقيق الوسطاء من القطاع الخاص أرباحاً مفرطة. وقبل كل هذا، ينبغي أن تتسم تلك الاتفاقيات بالشفافية وأن تكون متسقة مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية مع ضرورة التأكيد على أن مقايضات الدين مقابل الطبيعة ليست بديلاً عن إعادة هيكلة الديون غير المستدامة.

4. تحفيز صندوق النقد الدولي والبنوك متعددة الأطراف لتعاون القطاع الخاص: نحو مبادرة ثانية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC II)

يمكن للمجتمع الدولي أن يتخذ خطوات أعمق من خلال تقديم قروض انتقالية وأدوات تمويلية أخرى لدعم البرامج الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق التعافي على المدى القصير والتنمية المستدامة على المدى الطويل، شريطة أن يتعاون القطاع الخاص بشكل كامل، بما في ذلك قبوله بأسعار فائدة تعكس انخفاض معدلات التعثر المرتبطة بإعادة هيكلة الديون المستدامة، وأن يقبل الدائنون الشائون الرسميون، في حالة الديون غير الميسرة، بتخفيضات مماثلة في القيمة. مما يسهم في إرساء أسس المبادرة الجديدة الماثلة لمبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC II).

سابعاً: إصلاحات مطلوبة في سياسات صندوق النقد الدولي وسائر المؤسسات متعددة الأطراف

1. وقف الترويج لسياسات التقشف التي تُعطي أولوية لسداد الديون الخارجية.

في ظل اقتصاد عالمي شديد التفاوت تهيمن عليه الدول الغنية وعملائها، لطالما اعتمدت برامج صندوق النقد الدولي على سياسات التقشف المالي وتقليص الواردات خلال فترات الركود. ورغم ما قد تحققه هذه السياسات من وفر في النقد الأجنبي على المدى القصير، إلا أنها أعاقَت التنمية والتعافي طويل الأجل، وتسهم في تفاقم معدلات الفقر، وتُعرقل جهود العمل المناخي، وتُقوض الثقة الاجتماعية. لذا، ينبغي على المؤسسات متعددة الأطراف أن تتخلى عن هذه السياسات التي تُضخم آثار الصدمات الخارجية، وتنتقل نحو تبني سياسات معاكسة للدورة الاقتصادية، تُخفِّز التعافي، وتقلص الهشاشة، وتُعزِّز التحول نحو استثمارات عادلة ومستدامة.

2. الاستقرار في إصلاح سياسات أسعار الفائدة والرسوم الإضافية لصندوق النقد الدولي.

يعتمد صندوق النقد الدولي في ممارساته الحالية على فرض أسعار فائدة مرتفعة وغير مبررة على البلدان الأكثر احتياجاً، لا سيما تلك التي تواجه أعباء دين ثقيلة وتعجز عن سداد التزاماتها على مدى فترات زمنية طويلة. وعلى الرغم من تمتع الصندوق بأولوية مطلقة في تحصيل الديون مقارنةً بسائر الدائنين (super-superior creditor)، إلا أنه يفرض رسوماً إضافية على المقترضين، ما يؤدي إلى تحميل الدول فوائد باهظة، ويضمن أقصى درجات الحماية المالية للصندوق.

وتعد الخطوة التي اتخذها الصندوق في عام 2024، والتي استهدفت مراجعة أسعار الفائدة الأساسية والرسوم الإضافية، خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح. إلا أن ذلك يظل غير كافٍ، إذ ينبغي على الصندوق أن يضي قدماً نحو إلغاء الرسوم الإضافية بالكامل، بما يتماشى مع وضعه كـ "دائن مفضل" (preferred creditor). فهذه الرسوم تُفاقم الأعباء المالية على الدول التي تمر بأزمات حادة، كما تتعارض مع المهمة الأساسية للصندوق في تعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي.

3. تجديد وتمويل وإصلاح صندوق احتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون (CCRT)

يوصي عدد من المفوضين بإعادة تمويل آلية صندوق النقد الدولي لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون (CCRT)، والتي تتيح للصندوق تقديم إعفاءات من خدمة الدين للدول منخفضة الدخل المؤهلة في حال تعرضها لكوارث طبيعية أو أزمات صحية عامة. ويُعد تعزيز هذه الآلية أولوية يجب العمل على تعبئتها مجدداً باستخدام احتياطات الذهب لدى الصندوق بطريقة استراتيجية بما يضمن قدرة الدول المتأثرة بالصدمات المناخية على الوفاء بالتزاماتها تجاه الصندوق خلال الفترات التي تقتضي فيها الضرورة توجيه الموارد نحو الاستجابة للطوارئ وتسريع جهود التعافي.

4. توسيع استخدام حقوق السحب الخاصة لدعم التنمية العالمية، بما في ذلك تعزيز استدامة الديون، مع النظر في إنشاء نظام جديد لحقوق السحب الخاصة عند الاقتضاء

تُعد حقوق السحب الخاصة من الأدوات المهمة التي يمتلكها صندوق النقد الدولي، حيث تمثل احتياطياً عالمياً يُستخدم كشكل من أشكال التمويل. وقد لعبت هذه الأداة دوراً حاسماً خلال جائحة كوفيد-19، عندما أصدر الصندوق ما يقرب من ٦٥٠ مليار دولار أمريكي، مما مكن العديد من الدول من مواجهة آثار الأزمة. وفي عام ٢٠٠٨، أوصت لجنة الخبراء المعيّنة من قبل رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة لإصلاح النظام النقدي والمالي العالمي، بضرورة اعتماد إصدارات دورية إضافية من حقوق السحب الخاصة، للمساهمة في تعزيز التنمية، والتصدي لتداعيات التغير المناخي، ودعم الطلب الكلي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. إلا أن النظام الحالي لحقوق السحب الخاصة يحتاج إلى إصلاحات جذرية، إذ يعتمد على مبدأ توزيع غير متكافئ، حيث تُوزع المخصصات وفقاً لحصص الدول في الصندوق، وهو ما يعني حصول الاقتصادات المتقدمة (الأقل احتياجاً) على الحصة الأكبر من الإصدارات. ولا تضمن هذه الدول الاستفادة الفعلية من المخصصات الجديدة، بل غالباً ما تكون استفادتها محدودة بسبب القيود المفروضة على تحويل حقوق السحب الخاصة إلى عملات صعبة. ولتحقيق الاستفادة القصوى من هذه الأداة، يتطلب النظام القائم إصلاحات تضمن توزيعاً أكثر عدالة منذ البداية. وفي حال تعذر تحقيق هذا التوزيع العادل، يمكن تصحيحه لاحقاً من خلال آليات لإعادة التخصيص، عبر الإقراض الطوعي لحقوق السحب غير المستخدمة من قبل الدول ذات الحصص الأكبر إلى البلدان الأفقر أو إلى المؤسسات متعددة الأطراف. وفي ظل غياب الدعم الكافي لهذه المبادرة، وغيرها من المبادرات المرتبطة بالصندوق والمُشار إليها في هذا التقرير، من قبل صندوق النقد الدولي بسبب هيكل التصويت غير العاكس لواقع الاقتصاد العالمي الراهن، يمكن لمجموعة من "البلدان الراغبة" أن تتبنى إنشاء صندوق نقدي جديد يُصدر أدوات ماثلة لحقوق السحب الخاصة، تُوجّه نحو تمويل المنافع العامة العالمية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي.

5. إنشاء صندوق لإعادة شراء الديون المتعثرة لخفض مستويات الديون غير المستدامة

في إطار التحضير للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، تقترح حكومة إسبانيا إنشاء صندوق دعم متعدد الأطراف يُعرف باسم "صندوق اليوبيل" (Jubilee Fund)، يهدف إلى خفض مستويات الديون غير المستدامة. وسيكون هذا الصندوق صندوقاً ائتمانياً خاضعاً لإشراف مؤسسة مالية دولية، ومدعوماً بموارد من حقوق السحب الخاصة، بهدف تمكين الدول المثقلة بالديون من إعادة شراء جزء من ديونها المتداولة في الأسواق المالية.

وتعد هذه المبادرة خطوة واعدة لمعالجة أزمات الديون المتفاقمة، لا سيما في الدول التي تُصدر ديونها في شكل سندات قابلة للتداول، على عكس القروض الثنائية أو متعددة الأطراف. ففي أوقات الأزمات، تنخفض أسعار السندات في الأسواق الثانوية، ما يزيد من تكلفة إصدار ديون جديدة، ولكنه يُتيح في الوقت نفسه فرصة لإعادة الهيكلة من خلال آليات إعادة شراء الديون. وتقوم هذه الآلية على تمكين الدولة من إعادة شراء جزء من ديونها بسعر أقل من القيمة الاسمية. فعلى سبيل المثال، إذا كان السند يُتداول بقيمة 50 دولاراً بينما قيمته الاسمية 100 دولار، يمكن للحكومة إعادة شرائه بالسعر المنخفض، مما يخفض رصيد الدين فعلياً ويقلل من مدفوعات الفوائد المستقبلية. وبهذا، تُتيح الآلية للدول استعادة السيطرة على مسارها المالي دون الحاجة إلى مزيد من السياسات التقشفية.

لكن العقبة الأساسية التي تواجه هذا النهج تكمن في نقص الموارد المالية لدى الدول المتعثرة، والتي غالباً ما تُوجه ما يتوفر لديها من سيولة إلى سداد الديون القائمة بدلاً من استخدامها لإعادة شراء ديونها. ومن هنا، يأتي دور الصندوق المقترح، الذي سيوفر تمويلاً خارجياً ميسراً للدول المؤهلة، لتمكينها من إعادة شراء ديونها المقومة بالعملة الأجنبية، والتي تُتداول بخصومات كبيرة في الأسواق الثانوية. ومن خلال هذه الآلية، ستمكن الدول من خفض أرصدة ديونها الخارجية وتقليل أعباء خدمة الدين، مما يوفر حيزاً مالياً أكبر لتوجيه الموارد نحو أولويات التعافي الفوري والاستثمار طويل الأجل في التنمية.

ولكي يُكتب لهذا المقترح النجاح، يتطلب الأمر إدخال تعديلات على بعض السياسات الحالية لصندوق النقد الدولي، بما يسمح بإعادة تخصيص جزء من قدرته التمويلية لصالح هذا الصندوق الجديد، ومواءمة أدوات الصندوق مع الأهداف التنموية والمالية لهذه المبادرة.

ثامناً: تحسين أدوات التمويل أفضل وتوسيع آليات تقاسم المخاطر من المجتمع الدولي

سبق أن أشرنا في هذا التقرير إلى أن الهيكل الاقتصادي العالمي يُحمل البلدان النامية نصيباً غير عادل من المخاطر. وفي هذا السياق، هناك مقترحان يمكن طرحهما للمساهمة في تخفيف حدة هذه المخاطر.

1. العمل على إنشاء صندوق عالمي للمناخ

وافقت الدول المتقدمة، في مناسبات متعددة، على تقديم التمويل اللازم لتعويض الخسائر والأضرار الناجمة عن التغير المناخي، ودعم جهود التخفيف والتكيف. وإلى جانب هذه الالتزامات، ينبغي على تلك الدول المساهمة في إنشاء صندوق عالمي جديد للمناخ، أو تعبئة الموارد غير المستخدمة في الآليات التمويلية القائمة ضمن المؤسسات المالية الدولية، بهدف دعم الدول الأكثر عرضة لتبعات التغير المناخي، وعلى رأسها الدول الجزرية الصغيرة التي تتكبد خسائر متكررة جراء الكوارث الطبيعية كالأعاصير، رغم عدم مساهمتها في نشوء هذه الأزمات المناخية. إن توحيد الآليات التمويلية المناخية الحالية المتفرقة من خلال إطار منسق، يُعد خطوة مكملة لتعزيز فعالية التمويل المخصص للعمل المناخي، وضمان وصوله إلى الجهات الأشد احتياجاً. وفي السياق ذاته، ينبغي على البنوك المركزية والهيئات التنظيمية المالية تطوير أطر رقابية أكثر صرامة، تُعتمد تدفق

الائتمان نحو الأنشطة التي تُلحق ضرراً بالغاً بالمناخ والتنوع البيولوجي، وذلك اتساقاً مع مبدأ “المادية المزدوجة” (Double Materiality)، الذي يأخذ في الاعتبار الأثر المتبادل بين الأنشطة الاقتصادية والبيئية.

2. العمل على إنشاء صندوق عالمي لتحقيق استقرار أسعار السلع

تعتمد العديد من الدول النامية اعتماداً كبيراً على تصدير السلع الأولية، والتي تنسم بارتفاع مستوى تقلب أسعارها في الأسواق العالمية. وغالباً ما يؤدي الانخفاض المفاجئ في أسعار هذه السلع إلى تداعيات اقتصادية واجتماعية واسعة، تشمل تقويض الاستقرار المالي، إعاقه الاستثمارات العامة، وزيادة معدلات الفقر واتساع فجوة عدم المساواة.

وللتصدي لتلك التقلبات الحادة، يمكن للمجتمع الدولي النظر في إنشاء صندوق عالمي مخصص لتحقيق استقرار أسعار السلع الأساسية. فمن خلال الحد من التقلبات التي تُعيق حالياً قدرة الدول على التخطيط الاقتصادي والتنمية طويلة الأجل، يمكن أن يُساهم هذا الصندوق في تعزيز الصمود الاقتصادي، وتحفيز نمو أكثر شمولاً واستدامة في الاقتصادات التي تعتمد على صادرات السلع.

تاسعاً: إصلاحات شاملة في نظام الإقراض الائتماني متعدد الأطراف

يجب أن يشكل نظام الإقراض الائتماني متعدد الأطراف أداة فعالة لدعم التنمية، وتعزيز الاستقرار، وبناء القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية. ولضمان قيامه بهذا الدور على النحو المنشود، لا بد من إصلاحات جوهرية في النظام القائم، لا تقتصر فقط على توسيع نطاق الإجراءات، بل تمتد لتشمل إعادة هيكلة القواعد الناطمة له، وتعديل حوافزه، وتعزيز آليات الحوكمة فيه، بما يضمن أن يخدم مصالح الشعوب ويحمي كوكب الأرض.

1. توسيع قاعدة رأس المال وإعادة النظر في النموذج الحالي

لمواجهة التحديات التنموية والمناخية المتزايدة، يتعين على بنوك التنمية متعددة الأطراف توسيع قاعدة رأس مالها من خلال تشجيع الدول المساهمة، وخاصة الاقتصادات المتقدمة، على زيادة مساهماتها المالية في هذه المؤسسات.

ولكن غياب الإرادة السياسية لدى بعض المساهمين، إلى جانب المخاوف المرتبطة بإعادة توزيع حقوق التصويت، قد دفع هذه البنوك إلى الاعتماد بشكل متزايد على الاقتراض من أسواق رأس المال الخاصة. وقد ترتب على هذا النهج مجموعة من الإشكاليات، أبرزها تقييد قدرة البنوك على تحمل المخاطر خشية فقدان تصنيفاتها الائتمانية وارتفاع تكاليف تمويلها، وذلك رغم تمتعها بوضعية “الدائن الممتاز” (super senior creditor) في الإقراض. وفي المقابل، فإن التنمية بطبيعتها تتطلب استثمارات طموحة وتجريباً فعالاً، وهي مقومات تتعرض للتقويض عندما تصبح التحفظات المالية أولوية على حساب الأثر التنموي. وبالتالي، تظل زيادة رأس المال شرطاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف اتفاقية باريس للمناخ لعام ٢٠١٥.

ورغم أن زيادة رأس المال قد تكون تحدياً في الوقت الراهن، إلا أنه ينبغي أن تظل المساهمات الحكومية المصدر الرئيسي لتمويل هذه البنوك. وفي الوقت نفسه، من المهم الاعتراف بأن بنوك التنمية، خاصة الإقليمية منها، أظهرت قدرتها على الاقتراض بتكاليف منخفضة، وأحياناً بشروط أفضل من تلك التي تحصل عليها بعض الدول الأعضاء نفسها، فضلاً عن قدرتها على تخصيص رأس المال بكفاءة عالية. لذا، فإن التوجه المطلوب لا يقتصر فقط على توسيع قاعدة رأس المال الحالية، بل يشمل أيضاً إعادة النظر في النموذج التشغيلي القائم، بما في ذلك النظر في إنشاء بنوك تنموية جديدة تتلاءم مع التحديات التنموية.

2. التحول من الإقراض القائم على المشاريع إلى الاستثمار الموجه بالأهداف

ينبغي على بنوك التنمية متعددة الأطراف أن تعيد النظر في الهيكل القائم لتمويلها الإنمائي. فالنموذج السائد القائم على تمويل مشاريع فردية بطريقة تفاعلية وبيروقراطية في كثير من الأحيان لم يعد ملائماً لتحقيق التحولات طويلة الأجل. في المقابل، ينبغي أن تتبنى هذه البنوك نهجاً قائماً على المهام والأهداف الاستراتيجية، يدعم بشكل استباقي الدول والأقاليم التي تتبنى سياسات تنمية واضحة ومتكاملة. فعلى سبيل المثال، إذا وضعت دولة خطة شاملة للابتكار أو لتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، فيجب أن تمتلك بنوك التنمية الأدوات والتفويضات اللازمة لتمويل تلك الخطط على نطاق واسع. التنمية ليست مجموعة من المشاريع المنفصلة، بل مسار مترابط يتطلب تخطيطاً استراتيجياً وتمويلًا متسقاً وشاملاً.

كما يجب أن يكون التمويل العام أداة تحويلية، وهو ما يتطلب إدماج الأبعاد الاستراتيجية ضمن ممارسات بنوك التنمية متعددة الأطراف، بحيث تُستخدم أدوات التمويل المختلفة من الدين، والاستثمار العام، والتمويل الميسر لدفع مهام طويلة الأجل، مثل إزالة الكربون، تحقيق العدالة الصحية، أو تعزيز الشمول الرقمي. وعلى هذه البنوك أيضاً أن تواكب التحولات الاقتصادية الهيكلية من خلال مساعدة الدول على إدارة تعرضها للصدمات الخارجية، ولا سيما تقلبات أسعار السلع الأساسية، التي لا تزال تُهدد الاستقرار في العديد من الاقتصادات، في إفريقيا وغيرها.

ينبغي أن تركز تلك الاستراتيجيات التنموية على خطط متعددة القطاعات ذات أهداف واضحة، بحيث يكون الهدف ليس فقط تحقيق النمو أو زيادة الناتج المحلي الإجمالي، بل تحقيق نمو هادف يؤدي إلى تحسين رفاه جميع المواطنين بشكل مستدام.

3. تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية وزيادة تمثيل الدول النامية في اتخاذ القرار

ينبغي أن تصبح مؤسسات الإقراض متعددة الأطراف، وخاصة بنوك التنمية، ركائز أساسية في شبكة أمان مالي عالمية جديدة ومُعَدَّة تصورها، من خلال توفير تمويل مستقر، طويل الأجل، ومعاكس للدورات الاقتصادية لصالح الاقتصادات النامية. وتزداد أهمية هذا الدور اليوم في ظل ما تواجهه الدول النامية من أزمات متداخلة ومتفاقمة، تشمل تغير المناخ، ومخاطر الأوبئة، والاضطرابات الجيوسياسية.

وفي الوقت نفسه، يجب أن تصبح حوكمة هذه المؤسسات أكثر ديمقراطية، من خلال تعزيز تمثيل الدول النامية في عمليات اتخاذ القرار التي تحدد قواعد النظام المالي العالمي.

4. تعزيز دور البنوك التنموية متعددة الأطراف لتوسيع الإقراض بالعملات المحلية

عندما تقتصر الدول بعملة أجنبية خارج سيطرتها، فإنها تُعرض اقتصاداتها لمخاطر حادة ناتجة عن تقلبات أسعار الصرف، والتي غالباً ما تؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتقويض الاستثمارات الحيوية اللازمة لتحقيق التنمية. وقد شدد العديد من المفوضين على أن الاقتراض بالعملات المحلية يُعد خياراً أقل خطورة للدول النامية، لا سيما في ظل وجود ضوابط مناسبة على حساب رأس المال للحد من تدفقات الأموال الساخنة والمضاربة قصيرة الأجل. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في توسيع نطاق التمويل بالعملات المحلية، إلا أنه لا يزال تقدماً محدوداً. فقد ساهم غياب الضوابط الملائمة على حساب رأس المال، في بعض الحالات، في انتقال مواطن الضعف نفسها التي كان الاقتراض بالعملات الأجنبية يتسبب بها.

لكن هذا الواقع ليس حتمياً. إذ يمكن لبنوك التنمية متعددة الأطراف تسخير نفوذها ومواردها لدعم التحول نحو الإقراض بالعملات المحلية.

إن هذه الإصلاحات الموسعة تمثل خطوة على طريق بناء نظام مالي عالمي أكثر عدالة واستدامة لكنها تتطلب شجاعة سياسية والتزاماً مؤسسياً حقيقياً من الحكومات، والمؤسسات، والمجتمع الدولي على حد سواء.

عاشراً: إصلاح التشريعات القانونية في الدول الدائنة لدعم تسويات عادلة للديون السيادية للدول

تكن العقوبات الرئيسية أمام إيجاد حلول عادلة وفعالة لأزمات الديون السيادية للدول ليس فقط في المؤسسات الدولية ولكن أيضا في الأطر القانونية للدول الدائنة وخاصة في كل من نيويورك وإنجلترا، حيث يتم إصدار غالبية السندات السيادية الخاصة بالدول النامية. تلك الأطر القانونية، والتي تم تصميمها منذ وقت طويل حيث لم يكن النظام المالي العالمي يعاني من التعقيدات الحالية، قد أصبحت تمثل قيودا هيكلية تعرقل تخفيف أعباء الديون بشكل عادل وفي وقت مناسب.

ولإعادة العدالة إلى عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية للدول، هناك حاجة إلى إصلاح الأسس القانونية المنظمة لعقود الديون في السلطات القضائية للدول الدائنة.

1. الحد من الممارسات القضائية الاستغلالية التي ترفعها صناديق النسور

بعد التقاضي الانتهازي من قبل ما يعرف بـ "صناديق النسور" أو صناديق الاستثمار الانتهازية (Vulture Funds) أحد أكثر المعوقات أضرارا في أسواق الديون السيادية. حيث تقوم هذه الكيانات المالية المتخصصة بشراء ديون سيادية متعثرة من الأسواق الثانوية بخصومات كبيرة، ثم تسعى لمقاضاة الدول والمطالبة بالسداد الكامل للديون. ويعمل هذا السلوك على عرقلة الجهود لتسوية الديون، ويؤدي إلى تأخير عمليات إعادة الهيكلة، وتحويل الموارد العامة للدول المتعثرة من الخدمات الأساسية نحو مدفوعات قضائية.

ينبغي أن تتضمن الإصلاحات القانونية في السلطات القضائية للدول الدائنة نصوصاً صريحة للحد من هذه الممارسات. كما يجب سن أو تعديل التشريعات لتقييد قدرة تلك الصناديق على تحقيق أرباح استثنائية من الديون المتعثرة، وخاصة في الحالات التي تُبذل فيها الجهود لإعادة هيكلة الديون بشكل عادل ومستدام.

2. خفض سعر الفائدة العقابي المحدد مسبقاً وغير الملائم.

يعود السعر الحالي لسعر الفائدة السابق للحكم في ولاية نيويورك والمحدد عند 9% إلى عام 1981، عندما كانت معدلات التضخم في الولايات المتحدة تبلغ 8.9%. بعد أكثر من أربعة عقود، ظل هذا السعر ثابتاً رغم التغير الجذري في الظروف الاقتصادية الكلية. ولكن اليوم، أصبح هذا السعر يخدم في المقام الأول مصالح الدائنين المتقاضين، حيث يؤدي إلى تضخم قيمة مطالباتهم كلما زادت مدة عدم تسوية القضايا. يؤدي هذا إلى خلق حافزاً سلبياً يعمل على تشجيع الماطلة وعدم تسوية القضايا بدلاً من التعاون والتوصل إلى حلول وسطية لتسوية الديون.

إن خفض هذا السعر إلى مستوى يعكس الواقع الاقتصادي الحالي من شأنه إزالة هذا الحافز السليبي، والمساهمة في تشجيع عمليات إعادة هيكلة وتسوية الديون بشكل سريع وفعال.

3. إدخال حدود قصوى للتعويضات لضمان المساواة في المعاملة لجميع الدائنين خلال عملية إعادة الهيكلة

يعد مبدأ المساواة في المعاملة بين الدائنين ركيزة أساسية لحل أزمات الديون السيادية للدول. وعلى الرغم من ذلك، فإن الأطر القانونية الحالية للدائنين من القطاع الخاص تسمح بالمطالبة، وغالباً بالحصول، على شروط أكثر سخاء مقارنة بالدائنين الرسميين. وهذا الوضع غير عادل لدافعي الضرائب في الدول الدائنة، خاصة وأن القروض الممنوحة من قبل المقرضين الثنائيين ومتعددي الأطراف تكون بأسعار فائدة أقل بكثير من تلك التي يفرضها الدائنون من القطاع الخاص. كما أنه في الواقع، وعند حدوث الأزمات، قد يكون الدائنون من القطاع الخاص قد حصلوا على التعويض اللازم من خلال أسعار الفائدة المرتفعة التي قد حصلوا عليها. إن وجود نظام يسمح للدائنين من القطاع الخاص بالسعي للحصول على أكثر مما يحصل عليه الدائنون الرسميون يعوق جهود تسوية أزمات الديون السيادية، ويعني ضمناً

دعماً متبادلاً من القطاع العام إلى القطاع الخاص. كما أن عدم تحمل دائنين القطاع الخاص العواقب الكاملة للتعرض يجعلهم أقل حذراً في الإقراض، بل وقد يشجعون الدول على الاقتراض بما يتجاوز قدرتها على السداد.

من المفترض أن يسهم فرض حدود قانونية على استرداد الديون من قبل دائنين القطاع الخاص - وفقاً لشروط مقبولة من الدائنين الرسميين، خلال عمليات إعادة هيكلة ديون الدول منخفضة ومتوسطة الدخل - في ضمان مبدأ المعاملة المتساوية ويشجع مشاركة القطاع الخاص بشكل أكبر في عمليات التسوية وإعادة الهيكلة لأزمات الديون. كما سيسهم هذا الإجراء في تقليل الحوافز للماطلة في المفاوضات أو اللجوء للتقاضي، مما سيجعل عمليات إعادة الهيكلة أكثر سرعة وأقل صراعاً.

وينبغي أن تتضمن القواعد الجديدة المتعلقة بمبدأ "المساواة في المعاملة" التمييز بين ديون العملات المحلية وديون العملات الأجنبية، نظراً لتأثيراتها المختلفة على الدول المدينة.

حادي عشر: تحسين ظروف التمويل المحلية والإقليمية في الدول والمناطق النامية

بعد تعزيز التمويل المحلي والإقليمي أمراً بالغ الأهمية لتحقيق السيادة الاقتصادية، والتنمية طويلة الأجل، والازدهار المشترك في العالم النامي. ففي كثير من الأحيان، تظل الدول النامية عالقة في أنماط التبعية المالية فتعتمد الدول النامية على تدفقات رأس المال الأجنبي المتقلبة، والديون بالعملات الأجنبية، والمؤسسات المالية الخارجية التي قد لا تتوافق مصالحها مع الاحتياجات أو الأهداف المحلية. وللخروج من هذا النمط، يقتضي ذلك بناء أنظمة مالية محلية قوية وتعزيز المدخرات المحلية وضمان توجيهها نحو الاستثمارات المحلية بدلاً من تراكم الأصول الأجنبية، هذا إلى جانب تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب على أساس التضامن والثقة المتبادلة.

1. تعزيز التمويل بالعملات المحلية وتعميق أسواق رأس المال المحلية وتحسين الرقابة التنظيمية

يعد تقليل الاعتماد على الديون بالعملات الأجنبية أمراً حاسماً لتحقيق استقرار وتنمية الدول النامية. ولذلك ينبغي على تلك الدول الاستثمار في بناء أسواق رأس مال محلية قوية وتشجيع التمويل بالعملات المحلية وذلك لتقليل التعرض لمخاطر اختلالات العملة والصدمات الخارجية. ويجب أن تدعم اللوائح التنظيمية استقرار الأسواق، وتضمن المساءلة، وتحافظ على السلامة المالية. ففي أوقات الأزمات، غالباً ما تتحول الديون الخاصة إلى ديون عامة، الأمر الذي يستلزم وجود رقابة صارمة على تراكم الديون الخاصة، خاصة تلك المقومة بالعملات الأجنبية، خاصة من قبل المؤسسات المالية. ويمكن أن توفر اللوائح الاحترازية الكلية Macro-prudential regulations المتعلقة بالإقراض والاقتراض من قبل المؤسسات المحلية أدوات فعالة للحد من اختلالات العملة والمساهمة في استقرار تدفقات رأس المال، هذا إلى جانب أهمية فرض ضوابط على حساب رأس المال، كما أشرنا سابقاً.

ولدعم هذه الأجندة، يمكن للدول أيضاً تطوير أنظمة لتسوية المعاملات التجارية التي تسهل استخدام العملات المحلية في الصفقات الإقليمية، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الاعتماد على العملات الأجنبية وتعزيز التكامل الإقليمي.

وفي نفس السياق، وعلى الرغم من الاعتراف بالمزايا المحتملة لتنوع مصادر التمويل والعوائد، فإن استثمار صناديق المعاشات التقاعدية للدول النامية في أسواق مالية أجنبية يضعف الأسواق المالية المحلية، كذلك الاعتماد المفرط على الأسواق المالية للدول المتقدمة في توفير الخدمات المالية أيضاً يضعف نمو الأسواق المالية، بما في ذلك الاعتماد على تدفقات رأس المال من الأسواق العالمية.

إن تحقيق هدف تقوية الأسواق المالية المحلية يمكن أيضاً دعمه من خلال إنشاء آلية لدى صندوق النقد الدولي أو أحد البنوك التنموية متعددة الأطراف، تصمم خصيصاً لشراء أو إقراض بضمان الديون المقومة بالعملة المحلية للدول النامية التي تواجه ضائقة مالية. ويمكن تمويل هذه الآلية عن طريق إصدار حقوق سحب خاصة جديدة لصالح دول نامية أخرى، مما يتيح توزيع المخاطر المرتبطة بأزمات الديون عبر البلدان النامية.

وتعزيز تقاسم المخاطر، وخاصة عندما تكون هذه المخاطر غير مترابطة بشكل كامل بين الدول. وعن طريق تلك الآلية يمكن التدخل في أسواق الديون المحلية خلال أوقات الأزمات مما يتيح الحد من انخفاض قيمة العملة المحلية وهروب رؤوس الأموال، ورفع القيمة الفعلية للسندات المحلية خلال الأزمات مما يزيد جاذبيتها كأداة للادخار، إلى جانب تعزيز تقاسم المخاطر عبر البلدان النامية بفضل حيازات حقوق السحب الخاصة المشتركة. ويمكن لتلك الآلية أن تعمل وفقاً لطريقتين: إما استباقياً، كتمويل إئمائي يمنع حدوث أزمات اختلالات العملة من الأساس، أو تعمل لاحقاً بعد تراكم أعباء مالية محققة.

ومن الضروري تصميم هذه الآلية بشكل محكم للتخفيف من المخاوف المتعلقة بالمخاطر الأخلاقية من جانب الحكومات المدينة. ورغم أن هذا النهج قد يتطلب من صندوق النقد الدولي أو من البنوك الإئمانية المتعددة الأطراف تحمّل بعض مخاطر أسعار الصرف، إلا أنه يمكن أن يُشكّل محفزاً لتطوير أسواق رأس المال المحلية بشكل أعمق، مما يسهم في معالجة أحد الأسباب الجذرية لأزمات الديون المتكررة والنقص المزمّن في تمويل التنمية.

2. تعزيز التنسيق والتعاون بين الدول المدينة

يُعَدّ العمل الجماعي بين الدول المدينة أمراً أساسياً لتعزيز القدرة التفاوضية، وتبادل المعرفة، وإرساء قواعد أكثر إنصافاً في النظام المالي العالمي. ويمكن للمنصات التنسيقية أن تكون منبراً للحوار وتبادل الخبرات الفنية وأن تساعد الدول النامية على الاستفادة من تجارب بعضها البعض، وتحسين استراتيجيات التفاوض، وتجنّب الأزمات الشائعة.

3. تعزيز التعاون المالي بين دول الجنوب

يمكن أن تعمل الدول النامية على زيادة الاقتراض البيني والتوسع في استخدام اتفاقيات تبادل العملات عن طريق البنوك المركزية. الأمر الذي من الممكن أن يساعد على تعزيز التجارة الإقليمية وتقليل الاعتماد على الاحتياطات الدولية. وكما تساعد اتفاقيات تبادل العملات الإقليمية على التصدي الفوري لمعوقات السيولة، فإن إنشاء صناديق احتياطات مشتركة يمكن أن يساعد في الحد من مشكلات ميزان المدفوعات متوسطة الأجل. هذا إلى جانب إتاحة أنظمة الدفع والتسوية الإقليمية والتي تسمح للبنوك المركزية المساهمة بتقديم منح الائتمان لبعضهم البعض وذلك من خلال تسوية الديون والاعتمادات المتراكمة بين الدول الأعضاء.

تساعد هذه الأدوات على حماية دول الجنوب من الصدمات العالمية المزعزعة للاستقرار مثل التقلبات المفاجئة في تدفقات رؤوس الأموال واضطرابات التجارة. وتعدّ كفاءة آليات هذا الائتمان الإقليمي على تمكين الدول الأعضاء من تعبئة مواردها المالية الذاتية وترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قوة التعاون الاقتصادي الكلي والسياسي والمؤسسي بين الدول النامية وحكوماتها. ولذلك فمن الضروري أن يتم تدعيم تلك الجهود من خلال توفير التمويل طويل الأجل وبشروط ميسرة يتم إصداره من البنوك التنموية الإقليمية والبنوك متعددة الأطراف بين دول الجنوب. هذا إلى جانب إنشاء برامج ائتمان وطنية ومحلية تهدف إلى دعم إنتاج المشروعات الصغيرة وتعزيز التعلم المؤسسي والتكنولوجي.

ولبناء نظام مالي عالمي أكثر شمولاً واستدامة، يجب أن يبدأ الإصلاح من الداخل. لكن الجهود الوطنية وحدها لا تكفي، فهي تحتاج إلى تعاون إقليمي فعال. وكما يذكرنا البابا فرنسيس: "علينا أن نستعيد القناعة بأننا بحاجة إلى بعضنا البعض، وأن لدينا مسؤولية مشتركة تجاه الآخرين والعالم". يجب أن تسود هذه الروح بين الدول لوضع ركيزة في كيفية التعاون داخل القارة أو الإقليم لصياغة مستقبل قائم على الكرامة والعدالة.

الخاتمة

تُعَدّ معالجة أزمة الديون السيادية مُهمة سياسية وأخلاقية بالدرجة الأولى. فهي، في جوهرها، تتعلق بكيفية توزيع أعباء الخسائر عبر المجتمعات، والأجيال، والجهات الدولية. وكغيرها من هذا النوع من التحديات، فإنها يمكن أن تكون مصدراً للنزاعات.

ويعتمد مدى تعقيد هذا النزاع على هوية الدائنين. فعندما يكون الدين مستحقاً لدائنين رسميين، سواء ثنائيين أو متعددي الأطراف، كما في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) التي أُطلقت عام 1996. فقد نجحت الجهود التنسيقية في بعض الأحيان في استعادة الأمل وتمكين التقدم. لكن منذ ذلك الحين، تحوّل الاقتراض بشكل متزايد نحو القنوات الخاصة وعلاقات ثنائية جديدة مع دول من خارج نادي باريس. وعندما يكون الدين مستحقاً لدائنين من القطاع الخاص، فإن غياب آلية دولية لإعادة هيكلة ديون الدول السيادية يحوّل تسوية الأزمة إلى صراع قوى يُحسم غالباً بطرق غير فعالة، وغير عادلة، وضارة بالأشخاص الأولى بالحماية. يستخدم دائنو القطاع الخاص مبررات التخوف من تبعات التعثر عن السداد لفرض شروط تضمن أرباحهم، بينما تُجبر الدول المدينة على تحمّل مزيد من المعاناة.

والنتيجة غالباً تكون طول فترات المفاوضات، والتي تتدهور خلالها الأوضاع الاقتصادية، ويتحمّل كلفة التأخير أولئك الذين لا صوت لهم في العملية من عمّال وأسر وأطفال.

قد يبدو الاستمرار في سداد الديون غير المستدامة وكأنه وسيلة لتجنب النزاع في المدى القصير، لكنه في الحقيقة أسوأ المسارات الممكنة. فهو يكرّس حالة الركود، ويقوّض الثقة العامة، ويدمر الأمل الذي يُفترض أن تُعيد تسوية الديون بناءً. إنه لا يتعدّى كونه تأجيلاً للأزمة؛ فالتأخر في إعلان التعثر لا يؤدي إلا إلى تعميق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، مع تفاقم الآثار السلبية على البلدان المتضررة.

وفي ظل غياب إطار قانوني عالمي لإعادة هيكلة ديون الدول السيادية، فإن إمكانيات الوصول إلى حلول عادلة تعتمد إلى حد كبير على الإرادة الجماعية، بما في ذلك إرادة الأقوياء، للتحرك بروح من التضامن. ونحن الآن في وقت يبدو فيه غياب هذه الروح واضحاً، على الأقل من بعض الأطراف. لكن ذلك لا ينبغي أن يثنيّا عن التحرك. فمن الملح أن يتجمّع من يشاركون هذه الروح في ائتلاف قائم على الإرادة، للعمل على تخفيف الضغوط التي تواجهها العديد من الدول النامية.

يمكن لهذا الائتلاف أن يوفر التمويل، وأن يشارك في عمليات إعادة هيكلة حقيقية للديون، وأن يغيّر القوانين، ويضغط لتعديل سياسات المؤسسات متعددة الأطراف، بل وأن يؤسّس مؤسسات "متعددة ولكن غير شاملة" قادرة على إصدار حقوق سحب خاصة بها. فهناك الكثير مما ينبغي القيام به، وأحياناً تستطيع مجموعة صغيرة موحدة الهدف أن تُنجز أكثر مما تنجزه مجموعة شاملة تعيقها تردد الدول القوية في اتخاذ إجراءات جماعية صحيحة. ولكن حتى في ظل الأجواء القائمة الراهنة، هناك ما يدعو إلى الأمل.

إن معالجة الأزمات الآتية، مهما كانت ملحة، لا تكفي وحدها. فإذا لم نقيم بإصلاح النظام نفسه، فسنواصل إعادة إنتاج الديناميكيات التي أوصلتنا إلى هذا الوضع. ينبغي إعادة هيكلة نظام التمويل المالي الدولي بما يضمن استدامة القدرة على الحصول التمويل اللازم للنمو الشامل، والعمل المناخي، والتحويلات البنوية، وبما يمكن أيضاً من التوصل إلى حلول عادلة وفعالة لأزمات الديون.

ومع ذلك، فإن ذلك وحده لا يكفي. فالدين ليس سوى أحد أعمدة نظام اقتصادي عالمي لا يُقضي إلى سلام دائم، أو تنمية مستدامة، أو رخاء مشترك للمجتمع الدولي. وإذا أردنا تحقيق هذه الأهداف، فعلياً أن نذهب إلى ما هو أبعد من ذلك. يجب إصلاح الهيكل الكامل للاقتصاد العالمي، والمنظومات التي تشكّل فرص الأفراد والدول وتوزّع المخاطر عبر العالم: من قواعد الضرائب، إلى أنظمة التجارة، إلى سبل إنتاج المعرفة وتوزيعها. إننا بحاجة إلى يوبيل حقيقي يعدد إرساء مبادئ العمل متعدد الأطراف.

ويُعدّ "تقرير اليوبيل" خطوة أولى ضمن مسعى أكثر طموحاً، هدفه اقتراح إطار شامل لقواعد عادلة ومستدامة لليوبيل، منبثقة من روح التضامن، لتكون دليلاً ملهماً في تعديل مسار الاقتصاد العالمي بما يخدم ازدهار الشعوب وتحقيق السلام العالمي.

- الرئيس: جوزيف ستيغلitz: أستاذ في جامعة كولومبيا؛ المؤسس والرئيس المشارك لـ "مبادرة الحوار حول السياسات"
- تشارلز أبروجي: المدير التنفيذي، الرابطة الدولية لاقتصادات التنمية
- هيلين ألفورد: رئيسة الأكاديمية البابوية للعلوم الاجتماعية
- باتريك بولتون: أستاذ المالية والاقتصاد، كلية إمبريال لندن
- ماركوس برونرماير: أستاذ في جامعة برينستون
- لي بوخايت: أستاذ فخري، كلية الحقوق بجامعة إدنبرة
- لورا كارفالو: أستاذة مشاركة في جامعة ساو باولو؛ مديرة قسم الفرص الاقتصادية والمناخية، مؤسسة المجتمع المفتوح
- مايا كولودينكو: مديرة قسم المبادرات العالمية في "سورأميريكانا فيجن"
- غريف تشيلوا: أستاذ مشارك ورئيس قسم العلوم الاجتماعية، معهد إفريقيا
- إسحاق ديوان: أستاذ الاقتصاد، الجامعة الأميركية في بيروت؛ مختبر التمويل من أجل التنمية
- دانييلا غابور: أستاذة الاقتصاد، كلية الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS)، جامعة لندن
- كيفين غالاغر: أستاذ، جامعة بوسطن؛ مدير مركز سياسات التنمية العالمية
- جياي غوش: أستاذة، جامعة ماساتشوستس أمهيرست
- مارتن غوزمان: أستاذ، جامعة كولومبيا، كلية الشؤون الدولية والعامة؛ الرئيس المشارك لمبادرة الحوار حول السياسات
- أرجون جايديف: أستاذ، جامعة أزم بريمجي؛ كبير الاقتصاديين
- مارتن كيسلر: المدير التنفيذي، مختبر التمويل من أجل التنمية، كلية باريس للاقتصاد
- هاروهيكو كورودا: المحافظ السابق لبنك اليابان
- ماريانا ماتزوكاتو: أستاذة، جامعة كوليدج لندن؛ مديرة معهد الابتكار والغرض العام
- ماركوس ميلر: أستاذ فخري، جامعة ووريك
- محمود محي الدين: المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتمويل أجندة التنمية المستدامة 2030
- خوسيه أنطونيو أولكامبو: أستاذ، كلية الشؤون الدولية والعامة، جامعة كولومبيا
- مافيس أووسوجيامفي: الرئيسة والمديرة التنفيذية، مركز التحول الاقتصادي الإفريقي
- أفيناش بيرساد: المستشار الخاص للرئيس بشأن التغير المناخي، بنك التنمية بين الأمريكتين
- جيفري ساكس: أستاذ، جامعة كولومبيا
- فريدريك ساماما: أستاذ مساعد في الشؤون الدولية والعامة، جامعة كولومبيا
- داودا سيمين: المؤسس والمدير التنفيذي، شركة أفريكاتيليست
- فيرا سونغوي: رئيسة ومؤسسة "آلية السيولة والاستدامة"، وزميل أول غير مقيم في برنامج الاقتصاد العالمي والتنمية، معهد بروكينغز
- براد ستسر: زميل أول، مجلس العلاقات الخارجية
- آدم توز: أستاذ، جامعة كولومبيا؛ مدير معهد أوروبا
- ماريلو أوي: زميلة أولى غير مقيمة، مبادرة الحوكمة الاقتصادية العالمية، مركز سياسات التنمية العالمية، جامعة بوسطن
- مارك ويسبرت: المدير المشارك، مركز الأبحاث الاقتصادية والسياسية
- ستيفانو زاماني: أستاذ الاقتصاد، جامعة بولونيا
- مارينا زوكر ماركيز: باحثة أكاديمية أولى، مبادرة الحوكمة الاقتصادية العالمية، مركز سياسات التنمية العالمية، جامعة بوسطن

شكر وتقدير

يتقدم كل من **مارتين غوزمان وجوزيف ستيفليتز**، اللذين قاما بتنسيق تقرير اليوبيل وقادا عملية إعداده، بخالص الامتنان لكل من أسهم في إنجاز هذا العمل. فقد كان للدعم البحثي المقدم من كل من **فلورينسيا أسيف هورنو**، و**خيمينا بنارد-خيرترايس**، تحت إشرافنا، وإشراف **مايا كولودينكو**، أثر بالغ في إثراء محتوى التقرير. كما جاء العمل التحريري الذي قامت به **أندريا غورويت**، و**تاليا لوكيان-فاين** على أعلى درجات الدقة والاحتراف. هذا إلى جانب ما قام به **أولاميدي ديفيد من دور** إداري بارز، والذي كان عنصراً أساسياً في ضمان سير أعمال اللجنة بكفاءة.

توجه أيضاً بجزيل الشكر لكل من **سافانا لوكاس**، و**غابرييلا مارينو**، و**أليساندرا بتريلو**، و**غابرييلا بلامب**، لما تم تقديمه من دعم فعال في تنظيم ورش عمل لجنة اليوبيل. كما نعرب عن تقديرنا العميق للإرشاد البناء الذي قدمه كل من **روبرتو كارليس**، و**جيفري هال** في بعض القضايا التي تناولتها اللجنة. وثمن الدعم الذي قدمته سلطات **الأكاديمية البابوية للعلوم الاجتماعية** بالفاتيكان، ممثلةً في مستشارها **الكاردينال بيتر توركون**، ونائب المستشار **المونسنيور داريو فيغانو**، ورئيسها وعضو لجنة اليوبيل **الأخت هيلين ألفورد**.

كما ساهمت التعليقات والمقترحات القيمة التي قدمها كل من **ليفين ألينغلو**، و**أوليفيه بلانشارد**، و**ستيفاني بلانكينبورغ**، و**جيرونيم كابلدو**، و**روغريو دي أليدا فيرا دي سا جي** **دراموند**، و**باري إيشنغرين**، و**إنديرميت جيل**، و**سيسيليا نيكوليني**، و**حميد راشد**، في تحسين جودة التقرير ودقة مضمونه على نحو ملموس.

وعلى الرغم من امتناننا العميق لمساهمات جميع من تم ذكرهم، فإن المسؤولية الكاملة عن محتوى هذا التقرير تقع على عاتقنا وحدنا، ولا ينبغي اعتبار مساهماتهم موافقة كاملة على جميع ما ورد في التحليل أو التوصيات.

وأخيراً، نعرب عن امتناننا العميق والدائم لقداسة البابا **فرنسيس**، الذي شكلت قيادته الأخلاقية ودعوته إلى العمل مصدر الإلهام لإنشاء لجنة اليوبيل. إن رؤيته لتحقيق العدالة الاقتصادية، والتزامه العميق بمعالجة أعباء الديون التي تثقل كاهل الفئات الأكثر ضعفاً في العالم، مترسخ بعمق في جوهر هذا التقرير. ونأمل أن يُسهم هذا العمل في ترسيخ إرثه القائم على العدالة والكرامة الإنسانية، وأن يساعد في ضمان ألا نكون، مع حلول اليوبيل القادم في عام 2050، نواجه نفس الأزمات من جديد.

واستجابةً لدعوة قداسة البابا **فرنسيس** إلى العمل، فقد حان الوقت لأولئك الذين يتقاسمون هذه الرؤية أن يتكاتفوا لتشكيل تحالف من الإرادة الصادقة، ملتزمين بالعمل على تخفيف ما يعاني منه العديد من الدول النامية من معاناة وضيق. ولا شك أن أمامنا عملاً كبيراً لإنجازه، ولكن إنشاء تحالف صغير متحد حول هدف مشترك يمكن أن يحقق تقدماً ملموساً. وإذا أمكن صياغة مثل هذا العمل الجماعي، فهناك ما يدعو إلى الأمل.

قامت بترجمة التقرير إلى اللغة العربية مجموعة العمل المصرية لإدارة الديون - وزارة المالية المصرية

أغسطس 2025